التوزيع: عـام
E/ESCWA/POP/1993/MAPC/6/Rev.1
٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣
ARABIC
الأصل: بالعربيـة

ARAB POPULATION CONFERENCE

المؤتمر العربي للسكان

CONFERENCE ARABE SUR LA POPULATION

AMMAN 4-8 APRIL 1993 عمان ٤ـ ٨ نيسان/ ابريل ١٩٩٣ AMMAN 4-8 AVRIL 1993

ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA)
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
COMMISSION ECONOMIQUE ET SOCIALE POUR L'ASIE OCCIDENTALE (CESAO)

LEAGUE OF ARAB STATES
جامعة الدول العربية
LIGUE DES ETATS ARABES

UNITED NATIONS POPULATION FUND (UNFPA)
صندوق الامم المتحدة للسكان
FONDS DES NATIONS UNIES POUR LA POPULATION (FNUAP)

الاجتمـاع الـوزاري
٧-٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣
عمّـــان

تقرير الاجتماع الوزاري

93-0325

المحتويـــات

الصفحـة

أولا- تنظيـم الأعمال ١

ألف- الحضـــور ١
بـاء- افتتاح الاجتماع الوزاري..... ٢
جيم- انتخاب أعضاء المكتب ٢
دال- جدول الأعمال..... ٣

ثانيا- كلمـات الوفود..... ٣

ثالثا- النظر في التقرير النهائي لاجتماع كبار المسؤولين والخبراء ومسودة إعلان عمّان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي..... ٤

رابعا- إعلان عمان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي..... ٤

المرفقات

١- كلمة صاحبة السمو الملكي، الأميرة بسمة بنت طلال ٢٥
٢- كلمة السيد مهدي مصطفى الهادي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ... ٢٧
٣- كلمة الدكتور صباح بقجه جي، الأمين التنفيذي للاسكوا..... ٣١
٤- كلمة الدكتورة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الأمينة العامة للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ١٩٩٤..... ٣٥

أولا- تنظيم الأعمال

١- عُقد الاجتماع الوزاري للمؤتمر العربي للسكان في عمان، بالأردن، برعاية صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، في الفترة من ٧ الى ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣. واشترك في تنظيم المؤتمر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وجامعة الدول العربية، وصندوق الامم المتحدة للسكان.

ألف- الحضور

٢- شاركت في المؤتمر الدول العربية التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، الامارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الاسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية.

٣- وحضر المؤتمر أيضا بصفة مراقب، ممثلون عن الدول التالية: اسبانيا، ايطاليا، بلجيكا، روسيا، السويد، شيلي، فرنسا، الكرسي الرسولي، كندا، المملكة المتحدة، النمسا، الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، اليونان.

٤- وحضر المؤتمر ممثلو منظمات الأمم المتحدة، وأجهزتها التالية: إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

٥- وحضر المؤتمر كذلك ممثلو وكالات الامم المتحدة المتخصصة التالية: البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية.

٦- وشارك في المؤتمر مراقبان عن منظمتين حكوميتين دوليتين هما المنظمة الدولية للهجرة والمجموعة الأوروبية.

٧- كما حضر المؤتمر مراقبون عن المنظمات الحكومية العربية والدولية التالية:

برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، والمجموعة الأوروبية، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية؛

٨- وشارك في المؤتمر مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: الاتحاد الدولي لجمعيات تنظيم الأسرة، الاتحاد الدولي للدراسة العلمية للسكان، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الاتحاد العام النسائي السوري، اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية، اتحاد نساء العراق، الاتحاد النسائي الأردني العام، الاتحاد الوطني للمرأة، الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة، جمعية اقتصادي العالم الثالث، جمعية أوال النسائية - البحرين، جمعية تنظيم الأسرة - السودان، جمعية تنظيم الأسرة - مصر، جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية، جمعية التنمية الصحية والبيئة - مصر، جمعية حواء، جمعية الديمغرافيين العرب، جمعية الصحة النفسية، جمعية النجدة الشعبية اللبنانية، جمعية النساء العربيات في الأردن، صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي - الأردن، العمل الدولي السكاني - الولايات المتحدة الامريكية، اللجنة الفنية لهيئة حماية البيئة - اليمن، اللجنة المستقلة للسكان ونوعيّة الحياة، لجنة المنظمات غير الحكومية التحضيرية للمؤتمر العالمي للسكان، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، المنار الاستشارية، منتدى الفكر العربي، مؤسسة ألبرتو فولمر، مؤسسة باث فايندر الدولية، مؤسسة فورد، مؤسسة نور الحسين، نادي صاحبات الأعمال والمهن، الوكالة الاسلامية للإغاثة.

٩- كما شاركت في المؤتمر المؤسسات الرسمية والأهلية التالية:

اتحاد المصارف العربية، وأمانة عمان الكبرى، والجامعة الأردنية، وجامعة البليدة - الجزائر، وجامعة صنعاء، وجامعة اليرموك، والجمعية العلمية الملكية، ودائرة الاحصاءات العامة - الأردن، والكتبة للنشر والتوزيع، والمجلس القومي للسكان، ومركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر، ومركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، والمركز الديمغرافي بالقاهرة، ومعهد السكان، والمعهد العربي لإنماء المدن، والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، ومكتب مرجع السكان، والمكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني، ومؤسسة عبد الحميد شومان.

باء- <u>افتتاح الاجتماع الوزاري</u>

١٠- افتتحت الاجتماع صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال، وتكلّم فيه السيد مهدي مصطفى الهادي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، والسيد صباح بقجه جي، الأمين التنفيذي للاسكوا، والدكتورة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والأمينة العامة للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية لعام ١٩٩٤. وقد تقرر إدراج نصوص كلماتهم بوصفها وثائق رسمية من وثائق المؤتمر (المرفقات).

جيم- <u>انتخاب أعضاء المكتب</u>

١١- انتُخِب السيد زياد فريز، وزير التخطيط في الحكومة الأردنية، رئيساً للاجتماع.

١٢- وانتخب المندوبون التالية أسماؤهم نواباً للرئيس: السيد توفيق بكار، أمين عام وزارة التخطيط والتنمية بالجمهورية التونسية؛ والسيد عبد الرحيم السبيعي، وزير التخطيط بسوريا؛ والسيد سامال مجيد فرج، وزير التخطيط بالعراق؛ والسيد عبد الرحمن بن سعد الدرهم، وزير العمل والشؤون الاجتماعية والإسكان بقطر؛ والسيد ماهر مهران، مقرر المجلس القومي للسكان بمصر؛ والسيدة مريم بنت أحمد عيشة، كاتبة الدولة لشؤون المرأة بموريتانيا.

١٣- وانتخب السيد ماهر مهران مقرر المجلس القومي للسكان بمصر مقرراً للاجتماع بالاضافة الى انتخابه نائباً للرئيس.

دال- جدول الأعمال

١٤- أقر الاجتماع جدول الأعمال التالي:

١- افتتاح المؤتمر.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- إقرار جدول الأعمال.

٤- تقرير عن أعمال اجتماع كبار المسؤولين والخبراء يتضمن مسودة إعلان عمّان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي.

٥- اعتماد التقرير النهائي وإعلان عمّان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي.

٦- اختتام المؤتمر.

ثانيا- كلمات الوفود

١٥- خُصصت الجلسة الثانية من الاجتماع الوزاري للإدلاء ببيانات من المشاركين في المؤتمر. وقد تكلم في هذه الجلسة ممثلو الدول العربية التالية: الأردن، وتونس، والجزائر، والسودان، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وفلسطين، ولبنان، ومصر، وموريتانيا، واليمن. وقد أكد جميع المتكلمين أهمية المسألة السكانية بجميع أبعادها وما يترتب عليها من آثار في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذلك في ميداني البيئة والتنمية.

١٦- وكذلك تكلم ممثل الكرسي الرسولي وممثلة الولايات المتحدة الامريكية.

١٧- وتكلم ممثلو المنظمات الخمس التالية: الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية، البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة؛ كما تكلمت ممثلة عن المنظمات غير الحكومية العربية.

ثالثا- النظر في التقرير النهائي لاجتماع كبار المسؤولين والخبراء ومسودة إعلان عمّان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي

١٨- نظر الاجتماع في تقرير اجتماع كبار المسؤولين والخبراء وبحث مسودة إعلان عمان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي. ثم اعتمد الاجتماع التقرير النهائي للمؤتمر واعتمد كذلك إعلان عمّان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي.

رابعا- إعلان عمّان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي

تمهيد

يشارك الوطن العربي سائر بلدان العالم النامي كل ما تبذله من جهود لتحقيق نهضة حضارية تستهدف ارساء مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكين الانسان العربي من المشاركة في صنع الحياة على أرضه، حاضرا ومستقبلا، في إطار من العدل والديمقراطية وصيانة حقوق الانسان، وتمكينه من الإسهام مع المجتمع الدولي في سعيه الى السلام والتقدم والرخاء.

ويشهد الوطن العربي في مسيرته لتحقيق هذه الأهداف، تحولات اجتماعية واقتصادية، كما يجابه تحديات ومشكلات ومخاطر، تستدعي كلها حشد جهود المجتمع وطاقاته وامكاناته، وتأمين الحاجات الأساسية لسكانه في اطار التنمية.

وفي هذا السياق، شهد العقد الماضي تدهور عوائد النفط، التي يعتمد عليها الوطن العربي اعتمادا كبيراً، ونشوبَ الحرب العراقية-الايرانية وحرب الخليج، واستمرار التوتر في المنطقة نتيجة عدم التوصل الى حل عادل وشامل للصراع العربي-الاسرائيلي. كما تفاقمت أزمة الديون الخارجية في عدد كبير من الأقطار العربية تاركة ما تركت من الآثار والضغوط. كما كان للركود الاقتصادي الذي شهده العالم خلال العقد الماضي، والنزوع الى اقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى، آثار سلبية على أقطار الوطن العربي، تمثلت في تدهور أسعار الصادرات العربية، وفي المعاناة من الحمائية واضطراب أسعار الصرف والفوائد في أسواق النقد العالمية، كما تمثلت في عودة المهاجرين وانخفاض التحويلات الخاصة.

وفي هذا الإطار، تُمثل المسألة السكانية عاملاً رئيسياً تتشابك أبعاده مع مختلف التحديات والمخاطر. وقد شهدت المنطقة العربية، فيما شهدته في العقود الأربعة الماضية، تحولات ديمغرافية ضخمة، كان أبرزها النمو السكاني الملحوظ. فقد ارتفع عدد سكان الوطن العربي من نحو ١٣٢ مليون نسمة في عام ١٩٧٤، الى نحو ٢٣٧ مليون نسمة في عام ١٩٩٢. ومن المتوقع ان يصل هذا العدد الى ٤٤٩ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠ (وفقا لتقديرات الأمم المتحدة). وقد أفضى كل ذلك، وسيفضي، الى تحديات متزايدة على الموارد والبيئة.

وتطلبت هذه الزيادة السريعة والمستمرة في عدد السكان وضع الخطط والسياسات اللازمة للوفاء بإحتياجاتهم، من فرص العمل والتعليم والصحة والاسكان والغذاء والمرافق العامة. كما شهدت المنطقة حركة ضخمة من تنقل الأيدي العاملة بين بلدان المنطقة، وكذلك بين المنطقة وخارجها. ومن ثم ارتبطت المسألة السكانية ارتباطاً وثيقاً بقضايا التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، كما ارتبطت بتفاعل عناصرها مع البيئة والعالم الخارجي.

وفي سبيل التعبير عن وجهة نظر عربية في المسألة السكانية في اطار تشابك مستلزمات التنمية التي تُعنى بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، رحّبت الحكومات العربية بالمؤتمر العالمي للسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة في ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. وتحضيراً له عقد المؤتمر العربي للسكان، في مدينة عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية في الفترة من ٤ الى ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣.

وفي هذا المقام، يتوجه المشاركون في المؤتمر بخالص الشكر إلى جامعة الدول العربية، وإلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وإلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، وجميع الهيئات الاقليمية والدولية المعنية بالمسائل السكانية على ما تقدمه من عون ودعم في مجال البرامج والسياسات والمشروعات السكانية في الوطن العربي. كما يتوجه المشاركون بالشكر والتقدير إلى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على استضافتها الكريمة للمؤتمر العربي للسكان وتقديمها الدعم والمساندة.

وبناءً على ما انبثق عن المؤتمر العربي للسكان من مبادىء وأهداف وتوجهات بشأن القضايا السكانية، فإن وفود الدول العربية المشاركة تعتمد ما يلي:

أولا- المنطلقات

إن المؤتمر العربي للسكان،

إلتزاماً بميثاق جامعة الدول العربية، ودساتير منظماتها ومجالسها المتخصصة، وبما تضمنته المواثيق والاستراتيجيات القومية والقطاعية من مبادىء وأهداف وسياسات،

وإنطلاقاً من نصوص ميثاق العمل الاقتصادي القومي، الصادر عن الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمّان ١٩٨٠، الذي عبّروا فيه عن ايمانهم بأن الانسان العربي هو صانع التنمية وهدفها،

وتمسكاً بميثاق الأمم المتحدة، الذي يسعى الى نصرة قضايا الانسان، وضمان حرياته وحاجاته، وتوفير مقومات وشروط الحياة الفضلى للبشرية جمعاء،

وتأكيداً لأهمية تحقيق التنمية العربية الشاملة التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية ومطامحها، دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة ومطامحها، وذلك من خلال حشد الموارد العربية، وتطوير القوى المنتجة، وتلبية الحاجات الاجتماعية، المادية والمعنوية، للإنسان العربي في ضوء أنماط انمائية حديثة تتوافق مع البيئة وتحافظ عليها،

واقتناعاً بأن المنطقة العربية، بما تزخر به من موارد وثروات بشرية وطبيعية ومالية، وما يجمع أقطارها من عوامل التجانس في اللغة والتراث والتاريخ والمصير المشترك والموقع الجغرافي، تمتلك امكانات عديدة لأوجه التعاون والتنسيق والعمل العربي المشترك في مختلف مجالات التنمية،

وإيماناً بأن السلام العادل هو شرط أساسي لتحقيق أية تنمية شاملة وناجحة،

وإيماناً أيضا بأن استمرار اسرائيل في احتلال الأراضي العربية يشكل العقبة الكأداء في تحقيق هذا السلام العادل وديمومته،

وإدراكا لحق الامة العربية في العيش آمنة في وطنها، وحق كل شعب من شعوبها في العيش حراً آمناً مطمئناً في بلده،

وتأكيدا لحق الشعب الفلسطيني في إزالة الإحتلال، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، ومقاومة أساليب الإستيطان والطرد والإبعاد والإعتقال والقمع وتدمير البيئة وتبديد الموارد والحرمان من التمتع بالحقوق الانسانية الأساسية، وكل ما يعوق حركته في تحقيق تنمية شاملة؛ وتأكيداً ايضا لحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم تنفيذا لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بهذا الشأن،

وإعترافاً بتأثير العلاقات الاقتصادية الدولية في التنمية الشاملة في الدول العربية، خاصة في ضوء انتهاء الحرب الباردة، وبروز تغيرات جذرية في النظام العالمي، وبأهمية الاعتماد المتبادل المتكافىء في هذه العلاقات، وضرورة تنميتها وتطويرها لخدمة أهداف التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في مختلف انحاء المعمورة،

وادراكاً بأن تحقيق التنمية العربية الشاملة، بما يقتضيه من تركيز على التنمية البشرية، يتطلب تحقيق التوازن بين حقوق الفرد والمجتمع، فضلا عما يستتبعه نجاح التنمية من توافر مناخ مناسب،

وايماناً بأن الانسان العربي، في ظل الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الانسان وسائر الشروط الموضوعية لحركته وفاعليته في الجهود الانمائية، قادر على التصدي للتحديات والمخاطر التي يواجهها الوطن العربي،

واقراراً بأن السعي لتوفير هذه الشروط الموضوعية يتطلب تقويماً شاملاً لجهود التنمية وانجازاتها الماضية، لاسيما جهود التنمية البشرية، مثلما يتطلب تقويم الاوضاع والسياسات السكانية في دول الوطن العربي طبقا للاستراتيجيات الانمائية التي أقرتها الدول والمواثيق العربية والدولية،

وشعوراً بأن العقد الماضي قد شهد في مجال السياسات السكانية والتنمية البشرية في الوطن العربي جهودا طيبة، وان لم تبلغ مستوى الآمال التي رسمها اعلان عمان حول السكان في الوطن العربي، الصادر عن المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي، الذي عُقد في الفترة ٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤،

واقتناعاً بأن دول الوطن العربي قد شهدت مستجدات ومتغيرات كثيرة خلال السنوات العشر الماضية، استوجبت وضع سياسات سكانية شاملة ومتكاملة مع التنمية العربية الشاملة بأبعادها المختلفة خلال العقد القادم،

ووعياً بأنه على الرغم من وجود تباين في أولويات السياسات السكانية في دول الوطن العربي، فإن الضرورة تقضي بوضع استراتيجية سكانية عربية مندمجة مع التنمية ومتكاملة معها تكون واضحة المعالم، وتضمن استثمارا وتوزيعا أمثل للعنصر البشري،

وإيمانا بأن المنطلق القومي يصلح مدخلاً هاما في التعامل مع القضايا والتحديات السكانية في الوطن العربي،

وإدراكاً لأهمية الأبعاد الثقافية والدينية في تحديد أنماط السلوك السكاني،

وعملاً بما جاء في خطة العمل الدولية للسكان (بوخارست ١٩٧٤)، وبالتوصيات التي وردت في مؤتمر المكسيك (١٩٨٤) بشأن تعميق وتسريع تنفيذها؛ وبما جاء في المؤتمر العالمي للمرأة (نيروبي، ١٩٨٥)، وإعلان الطفولة العالمي الصادر عن القمة العالمية للطفولة (نيويورك، ١٩٩٠)، ومؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢)،

وعملاً أيضا بما جاء في اعلان عمّان حول السكان في الوطن العربي (١٩٨٤)، والبيان العربي عن البيئة وآفاق المستقبل (القاهرة، ١٩٩١)، والخطة العربية لرعاية الطفولة وحمايتها وتنميتها (تونس، ١٩٩٢)، وقرارات المؤتمرات الوزارية العربية المتخصصة وبناء على ما تم انجازه في الوطن العربي في ضوء ما جاء في ذلك كله من مبادىء وأهداف،

وتأسيسا على قرارات الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٧، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٩٣، و١٩٩٢/٣٧ و١٩٩٣/٤) المتعلقة بعقد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية (القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)، والتي تؤكد على أن موضوع السكان، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية، ستظل كلها بمثابة الموضوع الشامل للمؤتمر؛

ثانيا- المبادىء العامة

يُرسي المبادىء العامة التالية للسياسات السكانية:

١- ان التنمية البشرية هي نقطة الانطلاق في الجهود التنموية للوصول الى مستوى مرضٍ من الرفاه في الوطن العربي، بما يعنيه ذلك من تقدّم اقتصادي واجتماعي وعدالة وديمقراطية وحماية لحقوق الانسان.

٢- ان الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وتجب تهيئة كل الظروف المناسبة للمحافظة على سلامتها، ورفع مستوى معيشتها، وحماية قيمها وتماسكها، وتوفير فرص العيش الكريم لأفرادها.

٣- أن المرأة تضطلع، كالرجل تماماً، بدور بالغ الأهمية في المجتمع، لا بوصفها أُماً فحسب بل كعنصر أساسي في ادارة الموارد والعمل الاقتصادي والتنمية الوطنية، اذ لا يمكن تحقيق التنمية إلا بمشاركتها فيها، وتحسين نوعية حياتها من كافة الجوانب، وتوفير المستلزمات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والنفسية والصحية التي تمكّنها من تأدية دورها كاملاً وتحقيق مواطَنَتِها الكاملة.

٤- أن الطفل له حق أساسي في حياة صحية وسعيدة وآمنة من خلال توفير الرعاية الصحية، والتعليم الحديث، وغيرهما من الخدمات والظروف المواتية.

٥- ان المسألة السكانية ترتبط ارتباطا وثيقاً بالتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية، وبالاطار الثقافي والوضع السياسي، ومن ثم بحركة التنمية. ان المتغيرات السكانية تتحدد استجابة لبيئة مجتمعية أوسع، وتملي الظروف الموضوعية بمكوناتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية مواقف الأفراد من ديناميات السكان، مما يؤدي الى تقرير الأبعاد السكانية. وتؤثر المتغيرات السكانية بدورها في تلك الأبعاد بمستوياتها الوطنية والاقليمية والدولية.

٦- ان النظرة المتكاملة الى مسألة السكان تستلزم تناولها من كل أبعادها، مثل حجم السكان والتركيب السكاني، ومعدلات النمو السكاني، والتوزيع الجغرافي للسكان، فضلاً عن الأمن الوطني والقومي وغير ذلك من الخصائص، علماً بأن هذه الأبعاد تتفاعل فيما بينها، بحيث لا يمكن الاعتماد على واحد منها فقط كموضوع وحيد للسياسة السكانية، كما أن هذه الأبعاد السكانية تتأثر بعمليات الانجاب والوفاة والهجرة الداخلية والخارجية.

٧- ان الأوضاع الخاصة للاراضي العربية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي الذي أفضى إلى ما أفضى اليه من تشتيت وتهجير قسري لسكانها، تستدعي معالجة قضايا هؤلاء السكان بمنظور خاص يعطي الأولوية للأبعاد المتعلقة بالصمود والأمن الوطني والاعتبارات السياسية ومواجهة المخططات الديمغرافية العدوانية لسلطات الاحتلال.

٨- ان من حقوق الانسان الأساسية التي أقرّتها خطة العمل الدولية للسكان لعام ١٩٧٤، حق الزوجين في الاختيار الحر والمسؤول لعدد الأطفال الذين يرغبون في انجابهم، وفي المباعدة بين المواليد. وتمكيناً لهم من ممارسة هذا الحق، يجب أن توفّر لهم سُبل الوصول الى ما يلزم من توعية ومعلومات وخدمات. وينبغي تلبية المتطلبات الحالية والمقبلة لتنظيم الأسرة، ودعوة الدول العربية، أيا كان موقفها من النمو السكاني، إلى فسح المجال لخدمات تنظيم الأسرة باعتباره حقا انسانيا أساسيا للزوجين.

٩- ان للدول العربية، التي تتبنّى سياسة تستهدف تعديل معدلات النمو السكاني، أن تدمج السياسات السكانية في خطط التنمية الوطنية.

١٠- إن التنمية العربية الناجحة والمطردة ترتكز على مستويات النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، بما في ذلك تنويع الطاقات الانتاجية وزيادة الانتاج بوتائرمتنامية، بالاعتماد على الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد المادية والبشرية واستخدام التكنولوجيا المأمونة بيئيا، ودمج الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط وفي السياسات الاقتصادية، للنهوض بنوعية حياة الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، وتحقيق عدالة التوزيع وتوفير فرص العمل وتلبية الحاجات الأساسية، المادية والمعنوية، للانسان العربي، رجلاً كان أو امرأة.

١١- ان المواجهة الفعالة للمشاكل السكانية في الوطن العربي، من أجل تحقيق التنمية، سوف تتأثر كثيراً بالتغيرات المتسارعة والجذرية التي شهدتها الساحة العالمية مؤخراً، مما يتطلب الأخذ باستراتيجية تحقق الاعتماد الجماعي على الذات في الوطن العربي من ناحية، ويتطلب التعاون الوثيق مع البلدان النامية من ناحية ثانية، والسعي الحثيث لتغيير موقع الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي الراهن من ناحية أخرى، وصولاً الى مزيد من الاعتماد على الذات والاعتماد المتبادل المتكافىء والمشاركة الفعالة والإيجابية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

١٢- إن بعض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كثير من دول الوطن العربي، تتفاعل بقوة مع المشكلات السكانية، ولا بد من تصحيحها وتصحيح ما تعكسه من خلل. لكن هذا التصحيح له أبعاد اقتصادية واجتماعية تتفاوت بين بلد عربي وآخر، مما يتطلب عناية خاصة بالآثار الاجتماعية لهذا التصحيح، التي يؤدي إغفالها الى الإضرار بالتنمية البشرية باعتبارها إحدى الركائز الرئيسية للتنمية.

١٣- إنه لما كان الاقتصاد العربي جزءا من الاقتصاد العالمي ويتأثر بما يحدث فيه من تغيّرات واضطرابات، فانه يتحتم تعزيز أشكال التعاون العربي-العربي، والعربي-الدولي، والجهود الرامية الى علاج المشكلات الدولية وإعادة صياغة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر عدالة وتوازنا بين الشمال والجنوب تحسينا لشروط التبادل التجاري.

١٤- إنه بالنظر الى تفاقم مديونية بعض البلدان العربية، وهو تفاقم يحول دون تنفيذ السياسات السكانية وبرامجها، فإنه يجب العمل على التنسيق مع الدول الدائنة لإيجاد صيغ لإعادة توظيف خدمات الدين، وخاصة منها العربية-العربية، لفائدة هذه السياسات والبرامج.

١٥- إن الدول الصناعية مطالبة بتبني سياسات تحقق توازناً أفضل بين عدد سكان هذا الكوكب وبين موارده، بتقليل الانفاق الهائل على التسليح، والحد من العادات الاستهلاكية المفرطة والمهدرة لموارد العالم كله، وتبنّي توجهات أكثر فعالية في الحفاظ على الموارد وسلامة البيئة وفي تحقيق مستوى رفاه أعلى للبشر جميعا.

١٦- إن حدة المشاكل السكانية في أقطار الوطن العربي يمكن أن تقل أو تتقلص، اذا ما أُخِذت من المنظور القومي، مما يستوجب وضع سياسة سكانية عربية تبدأ من الاوضاع القائمة، وتتوخى حل المشكلات السكانية القطرية في اطار تنموي شامل، على أن تشكل هذه السياسة اطاراً قومياً للسياسات السكانية القطرية للبلدان العربية.

١٧- ان النمو السكاني هو عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية الاجتماعية، ولا يجب بالتالي وضع السياسيات السكانية منفردة بل في اطار سياسة انمائية متكاملة، على أن تراعى المُهَلُ المطلوبة للتأثير على المتغيرات السكانية، ومن هنا، فإن السياسة السكانية الخاصة بالنمو السكاني يجب أن تنبع من الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية لكل بلد.

١٨- إن روح الديمقراطية في حياة الانسان العربي، وروح العمل الجماعي وروح المبادرة الفردية لديه، يجب أن تلقى الدعم والحافز من خلال احترام ارادته وقدراته الابداعية في ظل قوانين وتشريعات مناسبة تحمي مكتسباته وتحترم انسانيته وحقوقه.

ثالثا- الأهداف

في ضوء المنطلقات والمبادىء العامة السابقة، فإن المؤتمر،

يحدد الأهداف المنشودة التالية:

١٩- تطوير وتطبيق سياسات وبرامج وأنشطة سكانية متكاملة في بلدان الوطن العربي في إطار الجهود الانمائية، تهدف الى:

(أ) تحقيق معدلات نمو سكانية مناسبة، من خلال توفير الخدمات اللازمة لتحقيق الأهداف المرسومة في السياسات الوطنية. وسيستدعي هذا، بالنسبة للبلدان الراغبة في خفض معدلات نموها السكاني، توفير الخدمات اللازمة من أجل تطوير وتحسين خدمات تنظيم الأسرة وحمايتها ورعاية الأمومة والطفولة. ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية التي تسهم في توفير المناخ اللازم للزوجين لتقبُّل هذه الاهداف والتفاعل معها؛

(ب) خفض معدلات الوفيات الى أدنى حد ممكن، خاصة وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة ووفيات الرضع والأطفال؛

(ج) تحقيق توزيع جغرافي للسكان وفقا لمتطلبات التنمية والبيئة السليمة، عن طريق ترشيد النمو الحضري والاعتناء بالريف لتحسين نوعية الحياة.

٢٠- وضع أسس عامة للتنسيق بين السياسات السكانية في الدول العربية، وتوفير سبل تنفيذها ومتابعتها، والعمل على تنفيذ الاتفاقات العربية المعنية بتنظيم انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية، بما يكفل زيادة العائد الانمائي سواء في البلدان العربية المرسلة أو المستقبلة لليد العاملة، وإعطاء الأولوية لليد العاملة العربية في الأقطار العربية المستقبلة لليد العاملة.

٢١- مواجهة الأساليب التي تستخدمها اسرائيل لانتهاك حقوق الانسان وفرض الهجرة القسرية على الشعب العربي الفلسطيني، وتعطيل دورة الحياة الطبيعية في الاراضي اللبنانية المحتلة وفي مرتفعات الجولان المحتلة من الجمهورية العربية السورية.

٢٢- إعطاء أولوية عالية للتنمية البشرية، من خلال تحسين خصائص السكان في إطار السياسة السكانية وجوانبها الانمائية، والاهتمام بتوفير الاحتياجات المتعلقة بالتغذية والرعاية الصحية ومحو الأمية وتوفير سبل التعليم ومكافحة البطالة، وضرورة تحقيق توزيع عادل للدخول ومكافحة الفقر، وتوفير السلع الاساسية والخدمات العامة، والنهوض بوضع المرأة وتعزيز مكانتها، ورعاية الطفولة والاهتمام بالمعوقين، وتوفير المشاركة الشعبية وحماية الديمقراطية وحقوق الانسان.

٢٣- تعميق التوجهات الدينية والفهم الديني الصحيح فيما يتعلق بالقضايا السكانية عموما وبممارسة المباعدة بين الولادات خصوصاً.

رابعاً- التوصيات

وإهتداءً بالمبادىء الواردة في هذا الاعلان، وسعياً لتحقيق ما تضمنه من أهداف، فإن المؤتمر،

يدعو حكومات الدول العربية الى ما يلي:

ألف - التنمية البشرية وعلاقتها بالتنمية

٢٤- وضع سياسة سكانية، في إطار استراتيجية شاملة للتنمية، ومراعاة التأثيرات المتبادلة بينهما.

٢٥- إيلاء عناية خاصة للتنمية البشرية وتخصيص ما يلزمها من موارد لتتكامل مع السياسات السكانية، باعتبار هذه التنمية هدفاً في حد ذاته، وتخصيص الموارد من أجل تحقيق التنمية البشرية، خصوصاً في القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم والتدريب والاسكان والبيئة السليمة.

٢٦- تشجيع المنظمات الاقليمية الاهلية والقطاع الخاص للقيام بدورٍ متنامٍ في تحقيق الأهداف السكانية والمساهمة في تنفيذ السياسات السكانية.

٢٧- النظر الى التنمية البشرية على أنها تتعلق بمختلف الاحتياجات والأنشطة والتطلعات الانسانية، من انتاج وتوزيع وثقافة وفنون وتمتع بالديمقراطية وحماية حقوق الانسان ومشاركة أفراد المجتمع، ذكوراً واناثاً، في صنع القرار.

٢٨- مراعاة اعتبارات العدالة وتكافؤ الفرص للأجيال الحاضرة والأجيال القادمة وحق كل منهما في التمتع بثروات الوطن، الأمر الذي يتطلب تنمية متواصلة لهذه الثروات بما يلبي احتياجات الأجيال

الحاضرة، دون الحد من امكانية تلبية احتياجات أجيال المستقبل، ودون أن تكون رفاهية الأجيال الحاضرة عن طريق مزيد من القروض الاقتصادية والبيئية التي يتعين أن تسددها أجيال الغد.

٢٩- تمكين الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة من استعادة حريته وسيادته على موارده الطبيعية ليتمكن من وضع سياسة سكانية تمليها مصالحه الوطنية وتتفق مع طموحاته التنموية والعمل على تنفيذ مشاريع تنموية حقيقية، مع التأكيد على توفير الحماية الدولية له.

باء- <u>السكان والبيئة والتنمية</u>

٣٠- تعميق فهم الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية، وتشجيع اجراء مزيد من البحوث بهدف بلورة هذا الفهم لوضع اطر مفاهيمية جديدة وأدوات تحليلية مناسبة ومؤشرات، وتبادل نتائج هذه البحوث.

٣١- العمل على إنشاء شبكة للبيانات والمعلومات الخاصة بالمتغيرات البيئية والسكانية والتنموية لتساعد على اتخاذ القرارات الكفيلة بتحقيق المواءمة بين هذه المتغيرات داخل كل بلد عربي على حده، وإعداد برنامج عربي لربط هذه الشبكات والتنسيق فيما بين البلدان العربية في مجال القضايا السكانية والبيئية والانمائية المشتركة.

٣٢- دراسة الآثار البيئية للمشاريع والأنشطة الجديدة واعتبارها جزءاً أساسيا من دراسة تقييم هذه المشاريع والأنشطة، حتى لا تؤدي ظاهرة اعادة التوطين الصناعي في شتى ارجاء العالم الى تركز الصناعات الملوثة للبيئة في البلدان النامية التي تشكل الدول العربية جزءاً منها.

٣٣- وضع سياسات قومية للتنمية تلبي حاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها، والتأكيد على ضرورة الاسراع في تنفيذ البرامج العربية للتنمية المتواصلة التي أقرها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة عام ١٩٩١، والتي تهدف الى التعامل مع قضايا البيئة والمصادر الطبيعية المختلفة في الوطن العربي، خاصة في مجالات تدهور الأرض ومكافحة التلوث البيئي بكافة أشكاله.

٣٤- وضع خطط وطنية لاستخدام الارض والمياه والمصادر الأخرى، تضمن استخدامها استخداما رشيداً والحيلولة دون نضوبها، وتدهورها، لتحقيق رفاهية الانسان.

٣٥- اتخاذ التدابير الرامية لمكافحة الفقر والبطالة وتحسين نوعية الحياة في البيئة الحضرية والريفية والمناطق الصناعية، وإعطاء أولوية خاصة لتنفيذ مشروعات الاسكان الشعبي وتوفير المياه النقية، والصرف الصحي، في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية وتبني التقنيات المناسبة لتحقيق ذلك.

٣٦- استشارة المنظمات الأهلية غير الحكومية عند رسم السياسات ووضع البرامج وتنفيذها، في مجال السكان والتنمية وسلامة البيئة، ودعم هذه المنظمات ماديا وفنيا واداريا وتنسيق علاقاتها بالمؤسسات الرسمية الحكومية والمنظمات الدولية والعربية فيما تقوم به من برامج وخدمات تنموية مختلفة.

٣٧- حماية الانسان العربي من خلال سن التشريعات واتخاذ التدابير الحازمة لمنع استخدام الاراضي والشواطىء والمياه الاقليمية لدول المنطقة العربية كمكان لتصريف النفايات السامة للدول الصناعية، واعتبار ذلك خروجا على أصول العلاقات الدولية التي تقتضي مراعاة المفاهيم الاخلاقية في العلاقات الدولية. وإيجاد الأجهزة الوطنية المناسبة لمتابعة هذا الأمر ومراقبته للحد من أضراره المتمادية على الأفراد والبيئة.

٣٨- مواجهة سياسات الاستيطان ومصادرة الاراضي وهدم البيوت ووضع القيود على تراخيص البناء والاستيلاء على مصادر المياه ودفن النفايات الخطرة وقطع الاشجار، التي عمدت اليها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

جيم- <u>توزيع السكان والتحضر</u>

٣٩- إيلاء عناية خاصة للسياسات الرامية الى تحسين نوعية الحياة بالمناطق الريفية من خلال دفع جهود التنمية الريفية المتكاملة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يحقق الاستقرار السكاني في هذه المناطق ويحد من الهجرة من الريف الى المدن.

٤٠- دعم امكانات الانتاج والحياة بالمناطق الحضرية الصغيرة والمتوسطة بما يتيح لهذه المراكز حيوية اقتصادية واجتماعية متواصلة تضمن احتفاظها بسكانها وتوفر لهم إمكانات النمو وتكفل استقرار سكانها.

٤١- نشر مواقع الانتاج الجديدة بعيداً، قدر الامكان، عن مناطق الكثافة السكانية العالية الحالية في إطار التخطيط على المستوى الوطني وصولاً لتوزيع أفضل للسكان على الرقعة الجغرافية للأقطار العربية وتحقيق تنمية إقليمية وطنية متكافئة ومتناسقة.

٤٢- تعزيز الأنشطة الرامية الى الحصول على بيانات موثوقة بشأن الحركات السكانية والعوامل المرتبطة بها واحتياجات السكان، وذلك من خلال التعدادات السكانية، والمسوح الاجتماعية-الديمغرافية للهجرة، ومسوح الهجرة الخاصة، ودراسات المناطق.

٤٣- القيام بمجموعة دراسات تستهدف معرفة عوامل الهجرة الداخلية ودوافعها، بهدف التوصل الى تخطيط برامج التوزيع السكاني وتنفيذها وتقييمها.

دال- الهجرة الدولية

٤٤- التنسيق والتعاون بين الدول العربية لتخطيط انتقال العمالة العربية بينها بما يعظّم الفائدة لكل من الدول المستقبلة لليد العاملة، والدول المرسلة لها، مع النظر في إعطاء الأولوية الى تشغيل العمالة العربية والعمل على تنفيذ الاتفاقات الثنائية والجماعية العربية في هذا الخصوص.

٤٥- ينبغي للدول العربية المرسلة للعمالة ان تسعى جاهدة الى توفير فرص عمل من خلال تنويع مصادر انتاجها ووضع الخطط والبرامج التدريبية والتنموية التي تساعد العمالة في هذه البلدان على الاستقرار في موطنها الأصلي.

٤٦- ضرورة حماية حقوق الانسان للعمال المهاجرين وأسرهم في البلدان المرسلة لليد العاملة والبلدان المستقبلة لها.

٤٧- ضرورة تقديم الدعم الدولي لجهود التنمية في البلدان العربية المرسلة للعمالة بما يساعد على الحد من هجرة العمالة، لاسيما الهجرة غير النظامية.

٤٨- ضرورة اتخاذ الاجراءات والتدابير العربية والدولية كافة لوقف السلوك المعادي للمهاجرين العرب وبخاصة المغاربيين منهم وضمان حقوقهم العمالية والانسانية كافة والعمل على تسوية أوضاعهم في اطار الحوار العربي الاوروبي.

٤٩- العمل على تسهيل إدماج العمالة العربية العائدة في مجتمعها الأصلي والعمل على حل مشكلاتها وإدماجها في النشاط الانتاجي والاجتماعي في مناطق تواجدها الجديدة، بما يعزز إسهامها في جهود التنمية الوطنية.

٥٠- اتخاذ الاجراءات والوسائل كافة لحماية المهاجرين والمتنقلين قسراً واللاجئين نتيجة للاضطرابات والحروب، لا سيما النساء والأطفال، وتقديم الدعم الدولي الى البلدان المستقبلة لإيوائهم حتى فترة عودتهم الى أوطانهم لا سيما اذا كانت الدول المستضيفة من البلدان الأقل نمواً وتخفيف العبء الواقع عليها من جراء ذلك.

٥١- وضع خطط وبرامج للتعاون العربي والدولي لدعم الدول العربية التي تعاني من مشكلة اللجوء من الدول المجاورة.

٥٢- مراعاة الدراسات المتخصصة حول الهجرة الدولية للأولويات الوطنية، ودعوة الجهات المانحة اقليميا ودوليا لدعم المسوح والبحوث والسياسات المتعلقة بالهجرة الخارجية في البلدان العربية لأهمية هذه الهجرة في التنمية، والتأكيد على ما جاء في التوصيات السابقة حول أهمية توفير الدعم اللازم للقيام بمسح عالمي للهجرة على غرار المسح العالمي للخصوبة.

٥٣- اتخاذ التدابير العربية اللازمة لتحقيق الوقف الفوري للممارسات الاسرائيلية اللاانسانية كافة ضد الشعب الفلسطيني والشعبين السوري واللبناني. لاسيما ما يتعلق منها بالتهجير القسري والابعاد وانتهاك حقوق الانسان.

٥٤- العمل على وقف الهجرة اليهودية الهادفة الى اجراء تغييرات جذرية في المنطقة بما في ذلك الإخلال بالتوازن الديمغرافي، والتي ينعكس خطرها بشكل مباشر وغير مباشر على الأراضي العربية المحتلة من خلال تكثيف عمليات الاستيطان وتسخير موارد هذه الاراضي لخدمة المهاجرين الجدد، والتي تشكل عامل عدم استقرار في المنطقة.

٥٥- توفير الدعم الدولي والعربي للاقتصاد الوطني الفلسطيني في الاراضي المحتلة، بما يساعد على إنهاء تبعيته للاقتصاد الاسرائيلي ويساهم في تشجيع القطاعات الانتاجية وعلى الحد من الاستغلال الاسرائيلي لأسواق الضفة الغربية وقطاع غزة، وبما يساعد أيضا على الحد من الاستغلال الذي يتعرض له عمال الضفة والقطاع الذين أجبرهم تردي الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة على العمل في مختلف قطاعات الاقتصاد داخل اسرائيل.

هاء- <u>المرأة والسكان والتنمية</u>

٥٦- بالنظر الى ما لدور ومكانة المرأة من أهمية بالغة في التنمية وما لهما من آثار في السلوك الديمغرافي، وسن الزواج، والخصوبة، ومعدلات وفيات الرضّع والأطفال والأمهات فإنه ينبغي للسياسات والبرامج أن ترمي الى تحسين مكانة المرأة كهدف من أهداف الخطط الانمائية الوطنية.

٥٧- دعوة الدول العربية التي لم تصادق حتى الآن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الصادرة عن الامم المتحدة، الى الموافقة على هذه الاتفاقية وتطبيقها بما يتلاءم والتشريعات الوطنية، والسعي لتطوير التشريعات التي تهدف الى تحسين أوضاع المرأة، لا سيما ما يتعلق منها بالعلاقات داخل الأسرة وبالعمل والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والتقاعد واجازات الأمومة والتعيين وفرص الترقي الوظيفي والتعليم وغير ذلك. كما يجب التمييز بين الأفكار الاجتماعية الخاطئة والفهم الصحيح للدين.

٥٨- ضمان عدم اتخاذ الدور الانجابي للمرأة بأي شكل من الأشكال سببا للحدّ من حق المرأة في العمل والتعليم والمشاركة في الحياة العامة.

٥٩- رسم السياسات والبرامج التي تساعد على:

(أ) إسهام المرأة العربية في العمل في مختلف النشاطات المجتمعية، وعلى مختلف مستوياتها بما يعزز المساواة بين المرأة والرجل مع توفير الظروف والخدمات التي تساعد على هذا الاسهام؛

(ب) زيادة القدرة الاقتصادية للمرأة عن طريق توفير التعليم والتدريب ومحو الأمية والتشغيل في قطاعات الانتاج المختلفة؛

(ج) دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة على اختلاف مستوياتها بما في ذلك مستويات المشاركة في اتخاذ القرار؛

(د) اتاحة الفرصة للمرأة في الاختيار الواعي لتنظيم الولادات وتسهيل حصولها على الخدمات اللازمة لتحقيق ذلك.

٦٠- اعتماد البرامج التي تعطي الأولوية للمرأة الريفية وحث الدول العربية على متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي للمرأة الريفية الذي انعقد في جنيف عام ١٩٩٢.

٦١- العمل على المستوى الوطني والاقليمي ومن خلال المراكز المتخصصة على تكوين قاعدة بيانات مناسبة تتعلق بالمرأة العربية في مختلف جوانب حياتها تيسيراً لإجراء البحوث والدراسات المعمقة لتشخيص المشكلات والصعوبات الحياتية التي تواجهها، بغية التوصل الى السياسات والبرامج الهادفة لحل هذه المشكلات والصعاب وتحسين وضعها ونوعية حياتها.

٦٢- دعم المنظمات الأهلية غير الحكومية والاتحادات النسائية والجمعيات المعنية بالمرأة والسكان والتنمية للقيام بدورها في مجال توعية النساء بغية إسهامهن في التنمية ومشاركتهن في كافة جوانب الحياة. ودعم برامج البحوث والدراسات والتدريب المتعلقة بالمرأة ودورها في التنمية والاستفادة من مراكز التدريب والبحوث العربية في مجال المرأة والتنسيق فيما بينها.

واو- <u>صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة</u>

٦٣- تصميم برامج صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة على نحو يضمن:

(أ) تَقَبُّل موضوع تنظيم الأسرة بمفهومه الشامل، كحق من حقوق الزوجين وفي إطار دوره في تحسين الجوانب الصحية للأسرة؛

(ب) إدماج خدمات تنظيم الأسرة في الخدمات الصحية الأخرى للأسرة بما في ذلك توسيع وتبسيط نظام ايصال خدمات صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة وكذلك برامج الثقافة الصحية في إطار الرعاية الصحية الأولية.

٦٤- في البلدان العربية التي توجد فيها مستويات خصوبة عالية:

(أ) السعي الى تحديد أهداف مناسبة للخصوبة وتنظيم الأسرة تتمشى وأهداف التنمية في كل دولة؛

(ب) تعزيز الأنشطة المتصلة بالتثقيف الصحي والغذائي في مجالي صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة؛

(ج) السعي الى تحسين نوعية خدمات تنظيم الأسرة بما فيها توفير الوصول إليها، وذلك عن طريق قيام أشخاص ذوي تدريب جيد بالاستجابة لحاجات المستفيدين، وتوفير مجموعة وافرة من الخيارات في مجال خدمات تنظيم الأسرة التي تتناسب مع حاجات السكان في مجال الصحة الانجابية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الرعاية قبل الولادة وبعدها؛

(د) توفير البيئة الاجتماعية-الاقتصادية المناسبة لتحقيق معدلات انجاب تتلاءم مع معدلات النمو السكاني المرغوبة.

٦٥- ضرورة وضع وتنفيذ برامج مناسبة لخفض معدل وفيات الأمهات والأطفال والرُضَّع.

٦٦- ضمان استفادة البرامج استفادة كاملة من المساهمات المحتملة من المنظمات غير الحكومية بما فيها المنظمات النسائية غير الحكومية كي تواصل دورها في دعم البرامج الوطنية في مجالي صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة. والمطلوب بصفة خاصة زيادة استخدام موارد وتجربة وخبرة المنظمات الأهلية المحلية، وتعزيز دورها، والدعوة النشطة للاستفادة من خدماتها، وتحسين إتاحة خدمات تنظيم الأسرة وفعاليتها وقبولها اجتماعيا.

٦٧- ضرورة إعطاء الأولوية لقضايا الطفولة العربية في خطط التنمية وتعزيز توافر الخدمات الموجهة للطفولة، ومنها الخدمات الصحية والتغذية والخدمات التربوية ومقاومة ظاهرتي عمل الاطفال وتسربهم من المدارس ووضع برامج توعية للحد من ظاهرة التمييز بين الاناث والذكور.

٦٨- ضمان شمول برامج الإعلام والتعليم والاتصال لتوعية بشأن صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة، مع إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

(أ) برامج الإرشاد الزراعي؛
(ب) أنشطة النقابات المهنية العمالية والتعاونيات، وما إلى ذلك؛
(ج) البرامج النسائية والجمعيات؛
(د) برامج الشباب من الجنسين؛
(هـ) برامج الصحة الجنسية والنفسية.

٦٩- رفع مستوى نُظم المعلومات الادارية بهدف توافر معلومات نوعيَّة جيدة وفي الوقت المناسب، واعتماد استراتيجيات مناسبة في استخدام المسوح الشاملة والمتدنية الكلفة والسريعة، لأغراض برامج الرصد والتقييم المناسبين. وكذا توفير التدريب المناسب من أجل حسن استخدام هذه المعلومات من قِبَل مدربي ومقدمي خدمات صحة الأم والطفل.

٧٠- ينبغي بذل جهود متضافرة للاضطلاع بدراسات بحثية ذات صلة ترمي الى تحسين الصحة الانجابية والنفسية والى ترجمة نتائج هذه الدراسات الى عمل من خلال إدماجها في السياسات والبرامج الجارية. وهناك حاجة خاصة لتعزيز البحوث المتعلقة بالعناصر الاجتماعية-الثقافية التي تؤثر على الخصوبة وما يرتبط بها من عوامل تتصل باستخدام وسائل منع الحمل وإدخالها في برامج الصحة الوقائية وصحة الأم والطفل وفقاً للظروف الاجتماعية-الثقافية والإدارية.

٧١- دعم التعاون العربي في مجال التصنيع والترويج والتوزيع لوسائل تنظيم الأسرة والاستفادة من خبرة الدول العربية الرائدة في هذا المجال.

٧٢- رفع المعاناة عن الأسرة الفلسطينية في الأراضي المحتلة نتيجة الممارسات المباشرة للاحتلال الاسرائيلي والتي أدت الى انخفاض المستوى الصحي العام وغياب برامج رعاية الأمومة والطفولة وحماية الأسرة وارتفاع معدلات الوفيات، خصوصا بين الأطفال والرضّع.

زاي- <u>الإعلام والتعليم والاتصال</u>

٧٣- جعل برامج الاعلام والتعليم والاتصال عناصر أساسية مكوّنة في مجال السكان لنظم التثقيف والاعلام الوطنية.

٧٤- ينبغي للرسائل والمناهج في ميدان الإعلام والتعليم والاتصال أن تكون ذات جذور اجتماعية وأن تكون حسنة القبول لدى مختلف فئات السكان المستهدفة وبخاصة سكان المناطق الريفية. وبالتالي، فإنه من الضروري ان تستند هذه البرامج والمواد الى ما يتم استنتاجه والتوصل اليه في البحوث الميدانية الرامية الى تحديد القيم والمواقف والأنماط السلوكية اللازمة لتحديد الأهداف والمحتويات للبرامج والأنشطة الفعالة في ميدان الإعلام والتثقيف والاتصال في مجال السكان.

٧٥- ينبغي تصميم برامج الاعلام والتعليم والاتصال في إطار منهج متكامل لكي تقوم بدور هام في تيسير فهم قضايا المرأة لتتاح الفرصة لها في الاختيار الواعي لتنظيم الولادات وتسهيل حصولها على الوسائل الكفيلة بذلك وتعزيز مركزها وزيادة مشاركتها الكاملة في الشؤون السكانية والتنمية.

٧٦- تعزيز ادماج التربية السكانية في التعليم النظامي والتعليم غير النظامي بجميع مراحلهما توخياً لزيادة الوعي بقضايا السكان والتنمية حتى تتكون لدى الفئات المستهدفة مواقف ايجابية وسلوك رشيد تجاه هذه القضايا مما يحقق توازن بين السكان والموارد المادية المتاحة على صعيد الاسرة والمجتمع.

٧٧- عند صياغة وتصميم برامج الاتصال السكاني تجب مراعاة مبدأ التكامل والانسجام بين هذه البرامج، مما يعني ضرورة التنسيق بينها حتى تتحقق الأهداف المرجوة منها بصورة متناغمة في مختلف المواد والمفاهيم والمضامين التي تقدمها حول قضايا السكان والتنمية.

٧٨- التأكيد على أهمية توافر القدرات البشرية المؤهلة للقيام بدورها في مجال البرامج السكانية في الاتصال والتعليم والمعلومات، الأمر الذي يتطلب توافر التدريب للعاملين في هذا المجال.

حاء- دور المنظمات الأهلية غير الحكومية في تحقيق التنمية

٧٩- نظرا للسجل الحافل للعطاء الأهلي العربي في العقدين الأخيرين في المجال التنموي، ونظرا لازدياد الاهتمام العربي والعالمي بدور المنظمات الأهلية غير الحكومية في تحمّلها مسؤولية تحقيق التنمية، فإن المؤتمر يؤكد على الآتي:

(أ) التنسيق عربيا بين المنظمات الأهلية غير الحكومية العاملة في المجالات السكانية في البلدان العربية وتمكينها من المشاركة في البرامج قطريا وعربيا، وايجاد الهياكل الفنية التي تساعد على ذلك؛

(ب) تعزيز دور المنظمات الأهلية العربية غير الحكومية كشريك لمساندة وإكمال الجهود الحكومية لتنفيذ إعلان عمان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي؛

(ج) دعوة الهيئات وصناديق التمويل العربية والدولية لتقديم الدعم المالي للمشاريع التي تقوم بتنفيذها المنظمات الأهلية العربية غير الحكومية في مجال السكان والبيئة والتنمية؛

(د) دعوة منظمات التمويل الدولية والأمم المتحدة والسوق الاوروبية المشتركة والوكالات والهيئات وصناديق التمويل الدولية والاقليمية لتقديم الدعم المالي والفني للمنظمات الأهلية العربية غير الحكومية وتشجيع مشاركتها في اللقاءات والمؤتمرات الاقليمية والدولية؛

(هـ) تشجيع الجهود والمبادرات التي بدأت، في المنطقة العربية، لتنسيق التعاون والترابط بين المنظمات الأهلية العربية غير الحكومية فيما بينها من ناحية ومع الجهات الرسمية والشعبية والهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية من ناحية أخرى؛

(و) تشجيع مشاركة ممثلي المنظمات الأهلية غير الحكومية في الوفود الرسمية المشاركة في المؤتمرات الوطنية والعربية الدولية لما لهذه المشاركة من نتائج ايجابية؛

(ز) دعم وتمويل برامج ومشاريع التدريب للتطوير الاداري والبناء المؤسسي للمنظمات الأهلية العربية غير الحكومية وذلك بهدف تحسين أداء عمل هذه المنظمات على أسس علمية فعالة.

طاء- الفئات الخاصة

٨٠- توجيه عناية خاصة للأحداث والشباب من خلال ما يقدم لهم من تعليم وثقافة معاصرة وفنون وفرص لمزاولة الرياضة، وتقديم كافة أنواع الرعاية الاجتماعية التي تحميهم من الوقوع في مخاطر الإدمان والعنف والتطرف، وتوفير فرص العمل المنتج للشباب لمكافحة البطالة بين صفوفهم.

٨١- التركيز على رعاية الموهوبين والاهتمام بهم، وذلك عن طريق وضع برامج خاصة لهم تفجر طاقاتهم الكامنة في مختلف المجالات.

٨٢- التأكيد على حماية الفئات ذات الأوضاع الخاصة من الأيتام والمشردين واللقطاء وضحايا الكوارث والحروب والأحداث الجانحين.

٨٣- إيلاء عناية خاصة لرعاية الشيخوخة وكبار السن من الرجال والنساء وتيسير سبل الخدمات الصحية والاجتماعية التي تقدم لهم، وتعزيز دور الأسرة ومؤسسات المجتمع المحلي فيما تقوم به من جهود في هذا المجال.

٨٤- عدم تعريض السكان في الوطن العربي، خاصة الأمهات والأطفال وكبار السن والمرضى، الى أي آثار سلبية وغير إنسانية تتعارض مع حقوق الانسان نتيجة قرارات سياسية أو أية قرارات أخرى.

٨٥- وضع سياسات خاصة توفر الرعاية والتأهيل للمعوقين من السكان، بما في ذلك الموارد المطلوبة للهياكل الأساسية والعاملين في مجال الصحة، وتضمن كذلك توفير الأجهزة والمعدات واللوازم الضرورية لتحسين نوعية حياتهم وادماجهم في المجتمع.

ياء - <u>سياسات التكيف الهيكلي والسكان</u>

٨٦- إن إطلاق قوى التنمية، بما فيها القوى البشرية، في الفترة القادمة، يستلزم إعطاء اهمية خاصة لرفع معدلات النمو الاقتصادية الحقيقية وتصحيح التشوهات الهيكلية التي توجد في الدول العربية وصياغة السياسات المناسبة مع مراعاة التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الديمغرافية الاجتماعية وفقا للخصوصية الوطنية لكل دولة.

٨٧- كان لسياسات التكيف، التي تطبقها بعض الدول العربية، آثار انكماشية وسلبية، مثل خفض الانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية وإلغاء الدعم مما أثر على التنمية البشرية وزاد البطالة وخفّض مستوى المعيشة. ولهذا يجب أن تركز السياسة الاقتصادية على إعطاء الأولوية للخدمات الاجتماعية، وبخاصة الصحية والتعليمية، وأن تتوزع كلفة تلك السياسات على الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة بحسب قدرتها على التحمل مراعاةً لمبدأ العدالة الاجتماعية، وبحسب ظروف كل دولة عربية، مع ضرورة ان تتماشى سياسات التنمية السكانية وسياسات التكيف بما لا يؤدي الى زيادة الآثار السلبية للتكيف.

٨٨- يملك الوطن العربي رصيداً هائلاً من الطاقات والموارد المادية وغير المادية القابلة للاستثمار لأغراض التصحيح الاقتصادي والتنمية، من خلال التعاون العربي الجماعي بما يؤدي الى خفض الأعباء الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلي وتحقيق التنمية البشرية.

كاف - البيانات والبحوث، وتبادل المعلومات، والتدريب

٨٩- العمل على إقامة نظام متكامل للتعدادات السكانية وأجهزة الأحوال المدنية، والمسوح الأسرية بالعيِّنات، والدراسات المتعمقة، وغيرها من البيانات ذات الصلة، وذلك بغية توفير معلومات عالية الجودة وحسنة التوقيت وإتاحتها للسياسات السكانية والرصد السكاني ودعم الأجهزة الوطنية المسؤولة عن توافر هذه البيانات. ودعوة الدول العربية الى اجراء التعدادات السكانية الدورية، على أن يتم تبادل الخبرات والدعم من المصادر الاقليمية والدولية للدول التي تحول ظروفها المادية وقدراتها الفنية دون تحقيق ذلك.

٩٠- ضمان توفر المهارات الفنية المطلوبة لجمع وتجهيز وتحليل البيانات السكانية. وينبغي في هذا الصدد تكثيف الجهود الرامية الى تدريب وتحسين القدرات الفنية الوطنية على جميع المستويات لبلوغ الاستفادة القصوى من التكنولوجيات الحديثة المتصلة بإدارة البيانات وتطبيق هذه التكنولوجيات.

٩١- الاضطلاع ببرامج البحوث وتنسيقها لدراسة القضايا السكانية الرئيسية وصلاتها بالبيئة والتنمية. وينبغي التأكيد بقوة على رعاية البحوث المخصصة لتناول التدابير والسياسات السكانية. وينبغي حثّ الدول العربية على ايلاء أولوية عالية للبحوث السكانية ودعم أجهزة الاحصاء القطرية والقومية مادياً وفنياً وانشاء مراكز للبحوث السكانية ودعمها وتعزيزها.

٩٢- تشجيع إقامة وإدامة قواعد بيانات عددية وببليوغرافية باستخدام نُظم المعلومات الحديثة على الصعيدين الوطني والاقليمي، بغية نشر البيانات والمعلومات السكانية بكفاءة وفعالية أكبر، وكفالة التنسيق فيما بينها.

٩٣- تشجيع تبادل الخبرة الفنية والزيارات بين الأطراف الوطنية الحكومية وغير الحكومية العاملة في البحوث والتدريب والبرامج المتصلة بالأنشطة السكانية في البلدان العربية.

٩٤- مساندة الجهود الرامية الى توحيد التعريفات والمصطلحات التي تستند اليها الأبحاث السكانية في العالم العربي حتى تصبح البيانات صالحة للمقارنة.

٩٥- تمكين الشعب الفلسطيني من إجراء تعداد عام للسكان والمساكن في الأراضي المحتلة وإقامة دائرة إحصاء وطنية فيها، وذلك نظراً لعدم دقة الاحصاءات الاسرائيلية.

لام- التعاون العربي والدولي

٩٦- ينبغي، في ميدان التعاون الدولي في إطار منظومة الأمم المتحدة، مواصلة توفير الدعم الفني والمالي للأنشطة السكانية بغية مساعدة الدول العربية في جهودها الرامية الى بلوغ أهداف السكان والتنمية.

٩٧- دعوة الاسكوا وجامعة الدول العربية الى تعزيز وتوسيع نطاق مساهمتهما في تعميق فهم القضايا السكانية العربية وفي تعزيز التعاون الاقليمي في مجال السكان.

٩٨- دعم الدور القيادي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وتمكينه من ممارسة دوره الفعّال في تقديم العون في مجالات السياسات والبرامج والمشروعات السكانية بمفهوم أوسع. كما أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مدعوة الى تقديم مساهمات مالية لهذا الصندوق تتلاءم مع الاحتياجات المتزايدة للمشروعات السكانية.

٩٩- الطلب الى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكثف دعم البرامج والأنشطة السكانية في المنطقة العربية من خلال الآليات الثنائية والاقليمية:

(أ) توسيع وتعزيز برامج التعاون الفني مع كل بلد عربي، لا سيما مع أقلها نمواً، بغية مساعدتها في معالجة مشاكلها السكانية، ومعالجة أسباب هذه المشاكل، وتنفيذ سياساتها السكانية على نحو فعّال؛

(ب) تكثيف التعاون مع الاسكوا واللجنة الاقتصادية لافريقيا وجامعة الدول العربية دعما لجهودها الجارية لتنفيذ البرامج والمشاريع السكانية الاقليمية؛

(ج) مواصلة وتعزيز جهوده في تقديم الدعم الفني للبرامج والمشاريع السكانية الوطنية من خلال فريق المساندة الفنية /المكتب الاقليمي للدول العربية الذي أنشىء حديثاً.

(د) معاودة نشاطاته في لبنان وقيامه بتمويل الأنشطة السكانية من عملية إعادة الإعمار والتي تتضمن جمع البيانات ووضع الدراسات والسياسات السكانية الهادفة الى إعادة الحياة الطبيعية الى لبنان.

(هـ) دعم جهود البلدان التي حققت نتائج طيبة في مجال السياسات السكانية حتى تواصل تنفيذ برامجها وتحافظ على إنجازاتها في هذا المجال؛

١٠٠- دعم المنظمات الدولية والعربية لجهود مراكز التدريب الاقليمية والإستفادة من خبراتها وقدراتها.

١٠١- الطلب من الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية وكذلك من المنظمات غير الحكومية حشد موارد إضافية لمساعدة البلدان العربية في بلوغ أهدافها السكانية الوطنية وبصورة خاصة في البلدان العربية الأقل نمواً، ذلك لأن القضايا السكانية الناشئة في المنطقة سوف تزداد تنوّعاً وتعقيداً في العقد القادم. وينبغي بذل كافة الجهود من أجل أن يُجمع من شتى المصادر الوطنية والدولية، قبل نهاية عام ٢٠٠٠، المبلغ المستهدف للأنشطة السكانية على مستوى العالم ألا وهو مبلغ ٩ بلايين دولار.

١٠٢- التأكيد على دور الصناديق العربية في تمويل المشروعات الوطنية والاقليمية المعنية بالنشاطات والدراسات والمشروعات السكانية في إطار خطط التنمية في البلدان العربية والعمل العربي المشترك، وفي دعم مؤسسات البحث والتدريب في مجالات الاحصاء والتخطيط السكاني.

١٠٣- دعوة الدول العربية الى ترجمة هذا الاعلان الى خطط وبرامج ووضع الآلية لتنفيذها ومتابعتها وتقييمها، مع التأكيد على ضرورة توفير الخدمات الفنية والمادية والتي يقدمها صندوق الامم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية وصناديق التمويل العربية والدولية والاتحادات وهيئات التمويل العربية والدولية الاخرى لتحقيق ذلك.

١٠٤- دعم جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مجالات المسوحات والدراسات السكانية وتعزيز دورها التنسيقي بين الأجهزة العربية العاملة في المجالات السكانية ودعم نشاطاتها بما يمكّنها من الاستجابة الى حاجيات العمل العربي المشترك في المجال السكاني، ومتابعة رصد وتنفيذ توصيات المؤتمر العربي للسكان.

١٠٥- دعم جهود الاسكوا في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في المجالات السكانية، ودعوة الصناديق العربية والدولية المعنية وخاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوفير الدعم اللازم لها لتمكينها من الاضطلاع بدورها كاملا في المجال السكاني.

المرفقـــات

كلمـــــة
صاحبة السمو الملكي
الأميرة بسمة بنت طلال
فـي
المؤتمر العربي للسكـــان
عمّـــان
٧ نيسان/ابريل ١٩٩٣

أصحاب المعالي الوزراء،
أصحاب العطوفة والسعادة،
أيها الأخوة والأخوات،

يسعدني أن ألتقي اليوم مع هذا الجمع الطيب من أبناء الأمة العربية، والخبراء الدوليين، لأفتتـــح هذا المؤتمر الذي يعقد في رحاب الاردن العربي تعبيرا عن الاهتمام الذي يوليه هذا البلد الصامد، ملكـــاً وحكومةً وشعباً، باللقاءات العربية الهادفة الى تحقيق المصالح العليا لأمتنا، وتوحيد مواقفها من القضايـــا الراهنة والمستقبلية.

لقد سبق لعمان أن استضافت المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي في شهر آذار من سنـــة ١٩٨٤. وها هي في هذا اليوم وبعد تسع سنوات تجدد اللقاء نفسه، ايذانا ببدء دورة جديدة لبحـــث الموضوعات السكانية الاقليمية بالفكر المستنير المتجدد، والعزم على حل القضايا ذات البعد السكانـــي بأسلوب عملي قابل للتنفيذ، وذلك من أجل الخروج بتصور عربي تجاه القضايا التي ستكون مدار بحث فـــي المؤتمر الدولي للسكان، الذي سيعقد في القاهرة عام ١٩٩٤.

إن إعلان عمان حول السكان في الوطن العربي عام ١٩٨٤ جسّد موقفا عربيا تجاه سياسة سكانيـــة واضحة المعالم، تقوم على استثمار وتوزيع أمثل للعنصر البشري، وذلك ضمن استراتيجية انمائية شاملـــة ومتكاملة. وقد صدر اعلان عمان للسكان اعتمادا على التوجهات الاساسية التي تضمنها ميثاق العمـــل الاقتصادي القومي الصادر عن الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان عـــام ١٩٨٠، فقد عبر الملوك والرؤساء العرب عن ايمانهم الكامل بأن الانسان العربي هو صانع التنمية وغايتهـــا، وأن التنمية الشاملة مسؤولية تنبع من مبدأ الاعتماد على الذات، وتطوير القوى المنتجة وإشباع الحاجـــات الاجتماعية والمادية والمعنوية للانسان. كما عبروا انطلاقا من فهم صحيح للعلاقات الدولية عن التزامهـــم بميثاق جامعة الدول العربية، ومواثيق الامم المتحدة ومنتظماتها، وبضرورة الحفاظ على العلاقات الدولية لما لها من تأثير على التنمية الشاملة في الوطن العربي.

أيها الأخوة والأخوات،

إن التقصي الدقيق للأوضاع السكانية في الوطن العربي، يوضح حجم التحديات والمشكلات التي نعاني منها. فالهجرة الداخلية من الريف الى المدينة زادت من الضغط على المراكز الحضرية التي تعاني أصلا من تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والسكانية، والمشكلات البيئية واختلال معادلة الموارد والسكان، ومن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وسوء الاحوال المعيشية. كما أن خطط التنمية الزراعية العربية، قد عجزت عن سد الفجوة الغذائية القائمة، التي عُدّت حاليا من أكبر التحديات التي تواجهنا. وبالاضافة الى ذلك فان العدالة الاجتماعية التي لم تتحقق حتى الان، تعتبر عاملا مهما في معالجة القضايا السكانية، اذ لا فائدة من تحقيق نمو اقتصادي تقطف ثماره فئة محدودة من السكان.

إن المنظور القطري الضيق للمشكلات السكانية في الدول العربية يعد واحدا من أبرز الأسباب التي تؤدي الى تفاقم حدة هذه المشكلات واستفحالها، ومع ايماننا بأن يكون لكل دولة عربية سياستها السكانية التي تخدم تطلعاتها، فانه من الأهمية بمكان وجود قواسم مشتركة بين السياسات القطرية تستند الى استراتيجية سكانية عربية تكون جزءا من الاستراتيجية السكانية الدولية.

أيها الأخوة والأخوات،

إننا ونحن نفكر بوضع استراتيجية عربية للسكان، فاننا في الوقت نفسه ننطلق بهذه الاستراتيجية من المنظور الدولي لعالمية المشكلة السكانية، ونتطلع الى التعاون والتنسيق الجاد في هذا المجال مع جميع دول العالم ومنظمات هيئة الامم المتحدة ومجالسها المتخصصة، ايمانا منا بأن حل المشكلات السكانية في العالم يقتضي تكامل الجهود الدولية وتضافرها معا للوصول الى بيئة سكانية نظيفة تصلح لعيش المجتمع العربي بأسره في ظل مبادىء العدالة والحرية والأمن والسلام.

أكرر ترحيبي بكم، وأعرب عن شكري وتقديري لجامعة الدول العربية، وصندوق الامم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، على تنظيمهم هذا المؤتمر، سائلة الله العلي القدير أن يوفقكم لما فيه خير أمتنا وتقدمها وازدهارها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمـــة

السيد مهدي مصطفي الهادي

الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية

المؤتمر العربي للسكان

عمّان، ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٣

صاحبة السمو الملكي،

الأميرة بسمة بنت طلال،

يشرفنا أن تكوني بيننا يا صاحبة السمو الملكي هذا اليوم وصلاً لدورك في خدمة شعبك وأمتـــك، وتأكيداً لمكانة المرأة العربية المتقدمة، نحيي في شخصك المرأة الأردنية والمرأة العربية ونحيي نضالهـــا من أجل حياة أفضل لها ولأمتها، ونتطلع الى مزيد من عطائك الندي وبذلك السخي قدوة للمرأة العربيـــة شريك حياتنا ولزيم نضالنا وقسيم وجودنا، جدة، وأماً وزوجة وأختاً وإبنة.

وإنه لمن دواعي سرورنا أن نلتقي بعد عشرة أعوام من لقائنا السابق في عمان عاصمة المملكـــة الأردنية الهاشمية تحت سامي رعاية ملكها وفي حضن شعبها لنعانق أهلنا في الأردن ونعبر لهم عن صـــادق حبنا وخالص امنياتنا ولنشاهد ونشهد لهذه النهضة التي يسهرون على صياغتها في مزج رائع بين الأصالـة والمعاصرة تتواصل به الحياة على هذه الأرض الطيبة فلا تنقطع عن الماضي ولا تنعزل عن الحاضـــر ولا تقاطع المستقبل.

ولا بد من كلمة إعجاب تسجل بأن هذا التقدم يتحقق في أصعب الظروف العالمية والإقليميـــة وأكثرها قسوة على الشعوب. وأنه تقدم يلازمه صمود في وجه العدوان الصهيوني، تحمّل شعـــب الأردن تبعاته الجسام وتضحياته العظام ولكنه ما لانت قناته و إنكسر عوده بل ظل واقفاً، راكزاً، حارســـاً، ساهراً، يقظاً في مواجهة العدوان والأعداء.

صاحبة السمو الملكي،

معالي الاستاذ زياد فريز، وزير التخطيط الأردني

أصحاب المعالي الوزراء،

أصحاب السعادة السفراء،

السيدة الفاضلة نفيس صادق، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان،

السيد صباح بقجه جي، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

السيدات الفضليات،

السادة الأفاضل أعضاء الوفود، حكومات ومنظمات رسمية وأهلية،

باسم جامعة الدول العربية أرحب بكم وأتمنى لكم التوفيق فيما انتم مقدمون عليه من عمـــل. إن لقاءنا في عمان وفي قلب الوطن العربي هو في واقع الأمر شرفة نطل منها على أرضنا وأهلنا ومقدساتنـــا لنشهد المأساة بكل ما تعنيه من ظلم وما تُحدثه من حزن وآلام،

نرى أشجار حقولنا تقتلع ومياه أنهارنا تسرق وبيوتنا تُهدم وشعبنا يضرب ويطرد، ويسقط شهداؤه، وينزفُ جرحاه، وتُجهض أُمهاته ويُقتل أطفاله، وتُصلب على مرأىً ومسمعٍ من العالم وثيقة حقوق الانسان في عهد حقوق الانسان.

تحية اكبار واعتداد الى اطفالنا في فلسطين المحتلة يقاومون الاحتلال والقهر والاضطهاد بانتفاضة هي بكل المعايير معجزة العصر، جنودها اطفال، سلاحها سواعد، ذخيرتها حجارة في مواجهة جيش همجي مجرد من النزعة الانسانية، وهجها لن يخبو ولهيبها لن ينطفىء، رياحها عاتية، نارها حارقة، صمودها عنيد، بأسها شديد نصرها أكيد.

نلتقي اليوم وسط ظروف عالمية بالغة التعقيد، يتبلور فيها نظام عالمي جديد، وبخطى متسارعة، لا يمكن أن نقف متفرجين عليه وهو ينمو حصارا وخنقا لنا بتكتلاته السياسية والاقتصادية يحمي بها مصالحه دون اعتراف لنا بدور على مسرح الحياة الجديدة ما لم نقف صفا واحدا متحدثين بصوت واحد معبرين عن ارادة واحدة نختار بها مكاننا ونحدد مكانتنا التي نحمي بها مصالحنا من منطلق القوة، والقدرة. ولا سبيل الى ذلك سوى طريق واحدة هي طريق التضامن والوفاق والإخاء.

بهذه الروح نجتمع اليوم لنعالج قضايا السكان في وطننا بشعور قومي عميق بأن حياتنا لا تتجزأ وأن مصيرنا لا يتجزأ. ولقد صار اجتماعنا ممكناً بجهد بذلته جامعة الدول العربية واضعة يدها في يد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي يسعدنا أن نرحب بأمينها التنفيذي الدكتور صباح بقجه جي، وفي يد صندوق الامم المتحدة للسكان الذي يسرنا أن نرحب بمديرته العامة السيدة الفضلى نفيس صادق.

وهو بهذا، يجسد لقاءً مثمراً بين جامعة الدول العربية ومنظماتها والامم المتحدة ومنظماتها. وإننا لواثقون أن ما يصدر عن مؤتمرنا العربي هذا سيجد مكانه في الوثيقة العالمية التي ستصدر عن المؤتمر الدولي للسكان المزمع عقده بالقاهرة في ايلول/سبتمبر ١٩٩٤.

وإننا لنأمل أن يكون في وجود منظماتنا القومية والعالمية، الرسمية منها والأهلية، ما يعكس روح تعاون دولي مخلص يتعامل فيه الناس بندية واحترام وتقدير.

لقد عكفت صفوة من أبناء أمتكم على إعداد الدراسات العلمية المعروضة على مؤتمركم. ولقد أودعتها من عصارة فكرها ما يجعل منها دراسات تعين مؤتمركم هذا على اتخاذ القرار النهائي الرصين.

إن سكان وطننا العربي يمثلون ثروته الحقيقية التي بتنميتها تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في تفاعل بينها وبين الموارد الطبيعية التي يزخر بها الوطن العربي. نعم إن سكان الوطن العربي اليوم حوالي ٢٢٢ مليونا يتوقع أن يصل عددهم الى ٤٤٩ مليونا بحلول عام ٢٠٢٠.

وهو نمو في السكان ينتظم معظم دول العالم الثالث خاصة ذات الكثافة السكانية العالية مما سيؤدي الى ضغوط متزايدة على الموارد والبيئة ويحتم التنمية العلمية المستمرة حلاً واقعياً وعاجلاً. على أنه من الضروري أن نبرز أن هذه التنمية، وبما تمثّله من واجب عاجل وضاغط تأتي في وقت ينقسم فيه العالم الى شمال غني وجنوب فقير وأن أحداثها يتطلب نظاماً اقتصادياً يتسم بالعدل وبعلاقات إنسانية بين الشعوب تعاوناً مثمراً خلاقاً بينها ولصالحها باعتبار أن السلام لا يتجزأ وان الرخاء لا يتجزأ. انه لمن المؤسف أن تعكس أدبيات السكان في العالم الغربي زيادة السكان في العالم الثالث بأنها نمو لوحش كاسر يهدد الحضارة الأوروبية بالزوال، مما أدى الى حركات التطرف والعنف والارهاب في أوروبا ضد المهاجرين العرب والى تبنّي بعض الأحزاب الأوروبية علنا دعوات عنصرية في برامجها الانتخابية. ومما جعل موضوع الهجرة يطغى على أعمال المؤتمر الأوروبي للسكان.

إن مؤتمرنا لا بد وأن يولي أهمية قصوى الى حماية المهاجرين العرب في أوروبا وحقهم في حياة كريمة محتفظين بهويتهم الثقافية وشخصيتهم الحضارية.

إن من حق كل شعب أن يعيش في وطنه آمناً مستقراً. ومن حق أمتنا أن تعيش في وطنها آمنة مستقرة. ولكن شعب فلسطين قد حُكم عليه أن يفسح المجال في ترابه الوطني لسكان يفدون من الخارج، ووجد الشعب الفلسطيني نفسه محاصراً ثم محصوراً، وكان الاحتلال والتهجير والاستيطان والإحلال والطرد والإبعاد، مما يوجب على مؤتمركم أن يدلى فيه برأي قاطع وحاسم، انها قضية العرب الأولى.

وتحتل قضية المرأة مكانة مميّزة في مجمل قضايا السكان تأكيداً لدورها المتميز كمحور للأسرة وكمساهم أصيل في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للمجتمع. ومن ثم يتوفر لها نصيبٌ من تعليم ورعاية صحية وحقوق اجتماعية تمكّنها من المساهمة بفاعلية في تطوير المجتمع ونمائه. خاصة المرأة في الريف، والتي لها دور فعال إذا ما أُهِلت له في الحفاظ على البيئة وتنمية المجتمع.

على أننا نلاحظ أن الحديث عن المرأة العربية في أدبيات بعض الحضارات الأخرى حديث ظالم وغير أمين، بما فيه من تحامل عليها وعكس لصورتها على غير حقيقتها إظهاراً لها جهلاً أو عمداً بأنها حبيسُ البيت وخادمُ الرجل ولا مكانة لها في المجتمع.

ان مثل هذا السلوك الذي تطفح به أحيانا أجهزة الاعلام والتعليم الغربية لا يمكن أن يؤدي الى تفاهم ودي وتعاون حقيقي بين الشعوب. ان اهتمامنا بالمرأة نابع من تقدير واحترام وُجدا في ضمير الأمة عقيدة وحضارة وثقافة مما لا يدركه الكثيرون. وانه لمن المؤسف أن تبنّي البعض لحقوقها مردّه الشك في قدرتنا وتحمّلنا لمسؤوليتنا إزاء مجتمعاتنا وهي نظرة ظللنا نأمل كثيرا في اختفائها من العلاقات بين شعوب تُوجب مشاكل العالم عليها أن تتعاون في سبيل مواجهة صعوباتها البالغة.

اننا نؤمّلُ كثيرا على المنظمات الأهلية وهي تساهم معنا في لقاءاتنا أن تعكس في صدقٍ حالنا وأن تكون نافذة لأهلهم يُطلّون منها علينا ونافذة لنا نُطلُّ منها على أهلهم.

يزخر جدول أعمال هذا المؤتمر بقضايا تتصل بالهجرة داخل البلد الواحد وداخل الوطن العربي والى خارجه، وبالعمالة العربية وحرية انتقالها بين الأقطار العربية عبر الحدود بلا قيود، وبالتنمية البشرية تعليماً للجميع، وصحةً للجميع، وماءً نقياً للجميع، وبيئةً سوّيةً للجميع، لنُوجد الانسان العربي القادر على التعامل مع أسرار الحياة بالايمان والعلم والعمل لتلتقي عبقرية الانسان العربي مع استراتيجية المكان وثراء الإمكانات ليشهد الزمان بعثاً حضارياً نعوّض به ما فات ونبني حاضرا عظيماً ونستشرفه مستقبلاً أعظم.

وفي هذا السياق تكون تنمية الانسان المتوازنة فكراً وبدناً وخلقاً دعوة للحق والعدل والفضيلة في مجتمع خلوٍ من الباطل والظلم والخطيئة، الانسان فيه سويٌّ، حُسْناً في السلوك واستقامة في الخلق، مجتمعه خلوٌ من الانحراف والفساد وكل أشكال الرذيلة.

إن المسؤولية الانسانية أخذٌ وعطاءٌ بين الشعوب وتعاون أخوي بينها تتفهم به قضاياها وتتعاون على حلها. إنه عالم واحد، تتحقق المساواة فيه بين أفراد الشعب داخل وطنهم وبين الشعوب خارج أوطانها في تعاون دولي يُوحِّد الجهود ويواجه القضايا ويحدد الحلول لمصلحة الجميع بلا تفرقة أو إستثناء.

صاحبة السمو الملكي،

إن الوطن العربي وطن، ليس جغرافيا فقط ولكنه تاريخ، ليس ترابا ولكنه تراث، لقد تم أعظم تفاعل تاريخي بين السكان والمكان على هذه الأرض الطيبة، عبر زمان طويل من الحياة أوجد منابع حضارية ومنابت ثقافية لا تنضب ولا تجف هي الأساس والثوابت والإطار يحول بيننا وبين الاستلاب والاغتراب. لقاءً مع الآخرين، لقاءَ حضارات وليس لقاءَ أقاليم ولا بد أن يكون بيانكم انعكاساً أميناً لكل هذه القيم النبيلة التي استقرت في أعماق ضمير الأمة.

صاحبة السمو الملكي،

إننا اذ نكرر الشكر والتقدير لسموكم نستأذنكم في إبلاغ صاحب الجلالة الملك احترامنا وتقديرنا على سامي رعايته لمؤتمرنا هذا سائلين الله ان يحفظه لشعبه ولأمته مقدرين له دعوته الى التضامن العربي وتنقية الاجواء العربية من كل عكَرٍ أصابها مهتدين في أعمال مؤتمرنا بكلماته الصادقات التي ظل جلالته يرددها من أجل وحدة هذه الأمة وتقدمها ورفائها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمـــة

الدكتور صباح بقجه جي، الأمين التنفيذي

للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

فـــي

المؤتمر العربي للسكان

٤-٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣

عمّـــان

صاحبةَ السموِّ الملكي الأميرة بسمة بنت طلال

معالي الدكتور زياد فَريز، وزير التخطيط،

الدكتورة نفيس صادق، المديرةُ التنفيذيةُ لصندوق الامم المتحدةِ للسكان،

والأمينة العامة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية،

أصحابَ المعالي الوزراء،

السيداتُ والسادةُ،

إنهُ لمنْ دواعي سرورنا أن نرحِّبَ في هذه المناسبةِ بضيوفِنا الكرامِ في عمّانِ العروبةِ وفـــي ظلِّ صاحبِ الجلالةِ الحسين المعظَّم، للتباحثِ في القضايا السكانيةِ بغيةَ التوصلِ الى صيغةٍ يصـــدُرُ في إطارها «إعلان عمّان الثاني حولَ السكان والتنمية المستديمة في العالمِ العربيِّ». آملين أن يكونَ هـــذا الإعلانُ تعبيراً عن خصوصيَّةِ القضايا السكانيةِ وارتباطِها بسائرِ قضايا التنميةِ الاجتماعيـــةِ والاقتصاديةِ الشاملةِ في منطقَتِنا، وأن تكونَ صيغتُهُ متناسبةً مع الأهميةِ الخاصةِ به، لأنـــه سيُطرَحُ للبحثِ في المؤتمرِ الدوليِّ المعنيِّ بالسكانِ والتنميةِ المقررِ عقدُهُ في القاهرة خلال شهـــرِ ايلول/سبتمبر من العامِ المقبلِ.

لقد مضى على صدورِ «اعلان عمان حول السكان في العالم العربي» عشرُ سنوات، شهد العالـــمُ خلالَها احداثاً جساماً على كافةِ الأصعدةِ السياسيةِ والاقتصادية والاجتماعية، منها تصدُّعُ المعسكـــرِ الاشتراكي وظهورُ ملامحِ نظامٍ عالمي جديد لا تزالُ كثيرٌ من الدولِ تبحثُ لنفسها عن مكانٍ فـــي إطاره. إضافةً الى ما عانت المنطقة خلالها من أزمات نتج عنها اضرار بمسيرة التنمية الاقتصادية فـــي اكثرَ من دولةٍ من دول الأسكوا. ورغم بارقةِ الأملِ في أن تنعمَ هذه المنطقةُ بالسلامِ الشاملِ، فـــإن شعوبَ المنطقةِ ما زالت تعيشُ حالةً من الترقُّب بسبب تعنُّتِ اسرائيلَ وتهرُّبِها من تطبيقِ قـــراراتِ الأمم المتحدة.

وكان للركود الاقتصادي الذي خيّم على العالم طيلةَ العقدِ الماضي، والنزوعِ الى اقامةِ تكتـــلاتٍ اقتصاديةٍ متنوعة، آثارٌ سلبيةٌ على المنطقة، تمثلت في تدهورِ أسعارِ بعض السلع الأساسية وانخفـــاضِ الصادراتِ وتفاقمِ أزمةِ الديون التي تولّدت عنها ضغوطٌ تضخميةٌ.

وكان من حُسْن الحظ أن يَتَنَبَّهَ الباحثون الى ضرورة الإهتمام بالتنمية البشرية في المفهوم الشامل للتنمية، ذلك أن الانسان هو صانعُ التنمية، فيجب أن يكون هو هدفَها وغايتَها. ومن هذا المنطلق، اتجهت الجهودُ الى محاربةِ الفقرِ والبطالةِ وتأمينِ الحاجاتِ الأساسيةِ للفرد، وتم التأكيدُ بكلِّ السبلِ على احترامِ حقوقِ الانسانِ الأساسيةِ وعلى تعزيزِ المشاركةِ الشعبيةِ الفعّالةِ من خلالِ التطبيقِ الخَلاّقِ للديمقراطية، وهو ما نشهده بوضوح في تجربةِ هذا البلد الكريم الذي نحن في رحابِهِ وفي تجارب بعض الدول الأخرى في المنطقة.

ان هذه المسائلَ يجبُ أن تكونَ أهدافاً تسعى كافةُ الشعوبِ لتحقيقِها؛ كما أكد على ذلك الدكتور بطرس بطرس غالي، الأمينُ العام للأمم المتحدة، عندما دعا في «خطة للسلام» الى ضرورةِ تطبيقِ مبادىءِ ميثاق الأمم المتحدة بصورة متكاملة، وليس بصورة انتقائية.

صاحبةَ السموِّ الملكيِّ الأميرةَ بسمة بنت طلال،
السيداتُ والسادةُ الحضور،

ضمن هذا الاطار من التحولاتِ السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهامة ينعقدُ اليومَ مؤتمرُنا العربيُّ للسكان.

وجديرٌ بالذكرِ أنه يعيش في الوطن العربي ما يزيدُ على ٢٣٧ مليون نسمة كانوا يشكلون حوالي ٤ في المائة من سكان العالم حتى عام ١٩٩٢. هذا، ومنَ المرجَّحِ أن يزيدَ هذا العددُ عن ٣٠٠ مليون نسمة في مطلع القرن المقبل، وأن يُناهِزَ نِصفَ مليار نسمةٍ عامَ ٢٠٣٠، أي حوالي ٦ في المائة من سكان العالم حينذاك.

وإذا ما تَطَلَّعْنا الى معدلاتِ النمو الطبيعية للسكان في الوطن العربي، نجدُها، رغم اتجاهها نحو التناقص، أنها تبلغ الآن حدود ٢٩ في الألف وهذه نسبة مرتفعة نسبياً. ويتسمُ التركيبُ العمريُّ للسكانِ في الوطن العربيّ اليومَ بطابعٍ فتيٍّ، إذ أن نسبةَ من هم دونَ الخامسةَ عشرةَ من العمرِ هي في حدود ٤٢ في المائة، في حين أن نسبةَ كبارِ السِّنِّ من فئةِ العمرِ ٦٥ عاما فأكثرَ هي في حدود ٤ في المائة. وتُعَبِّرُ المؤشراتُ السكانيةُ عن مستوياتٍ مرتفعةٍ نسبيا في الخصوبة، ومتوسطةٍ في الوفيات؛ وما من شكٍّ في ان خصوبةَ المرأةِ العربيةِ في انخفاضٍ مستمرٍ، إذ تشيرُ التقديراتُ الى أن معدلَ الخصوبةِ الكُلِّيةِ، والذي تجاوزَ سبعةَ أطفالٍ للمرأةِ العربيةِ الواحدةِ في منطقةِ الاسكوا، مثلاً، في بدايةِ الستينات، قد بدأ بالانخفاض الآن ومن المتوقع أن يصل الى ما دونَ ثلاثةِ أطفالٍ مع نهايةِ الربعِ الأولِ من القرنِ المقبل.

أما بالنسبةِ للوفيات، فإن معدَّلَ وفياتِ الرُّضَّعِ في الوطنِ العربي يبلُغُ اليومَ حوالي ٦٨ في الألف، ومن المتوقعِ أن ينخفضَ ليصلَ الى ٥٠ في الألف في مطلعِ القرنِ المقبلِ.

واذا كان العالمُ العربيُّ يشبهُ غيرَهُ من البلدانِ النامية في أكثرَ من ظاهرةٍ من هذه الظواهر الديمغرافية، من حيث فتوّةُ التركيب السكاني واتجاه مستويات الخصوبة والوفاة نحو الانخفاض، إلا أنه تعرض أكثر من غيره لكافّةِ أنماطِ الهجرةِ الداخلية والخارجيةِ بحثاً عن فرص عمل أفضل اقتصادياً وعلمياً. وقد شاهدنا أخيراً بعض ملامح جديدة للهجرة بسبب تغير أوضاع سياسية ضمن المنطقة، وما جاورها.

صاحبةَ السموِّ الملكيِّ الأميرةَ بسمة بنت طلال،
أصحاب المعالي،
أيتها السيداتُ، أيها السادةُ،

هذه هي السماتُ الأساسيةُ للوضعِ السكانيِّ في العالمِ العربيِّ عامةً وفي منطقةِ الاسكوا خاصة، ولقد آثرْنا التَّطَرُّقَ لها لاقتناعِنا بأن النظرةَ المُتكاملةَ الى مسألةِ السكانِ تستلزمُ تناولَ أبعادِها المختلفة، وإدراكَ أن هذه الأبعادَ تتفاعلُ فيما بينَها ممّا يوجبُ إعتمادَها مجتمعةً لتقريرِ السياسةِ السكانيةِ ورسمِها.

يبقى أن نُشيرَ الى بعضِ المسائلِ الهامةِ التي لا بُدَّ من مراعاتِها عند رسمِ أيةِ سياسةٍ سكانيةٍ صحيحةٍ، ضمن إطارِ استراتيجيةِ التنميةِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ الشاملةِ في العالمِ العربيِّ.

وأول هذهِ المسائلِ هي ضرورةُ توفيرِ الاستقرارِ للمواطنِ العربيِّ في العالمِ العربيِّ بما يساعد كثيراً على رسمِ أية سياسةٍ سكانيةٍ وهذا ما يمكن التعبير عنه بشتى الصور سواء التنقل بين الأقطار، وخلق فرص عمل، والتأكيد على ضمان الحقوق المادية والمعنوية على كافة الأصعدة وبما يتلاءم مع ظروف وطبيعة مختلف أرجاء العالمِ العربيِّ.

ضمنَ هذا الاطار، ينبغي تنظيمُ الأسرةِ العربيةِ، وتعتبرُ مسألةُ إدماجِ المتغيراتِ السكانيةِ في تخطيطِ التنميةِ واحدةً من المسائلِ الأساسيةِ في التخطيط التنموي الشامل، لذلك فإن الأجهزةَ الدوليةَ والاقليميةَ المعنية، وخاصةً صندوقَ الامم المتحدةِ للسكان، مدعُوَّةٌ الى إيلاءِ الإهتمامِ اللازمِ لهذهَ المسألةِ لما لها من أولويةٍ في عمليةِ التخطيطِ الاقتصاديِّ والاجتماعي.

أخيرا، لا بُدَّ من أن نُشيرَ إلى أهميةِ إنشاءِ قاعدةِ بياناتٍ صلبةٍ ترتكزُ عليها السياسةُ السكانيةُ، إذ أن توفر هذهِ القاعدةِ شرطٌ ضروريٌّ لرسمِ تلكَ السياسةِ بشكلٍ صحيحٍ.

صاحبةَ السموِّ الملكيِّ الأميرةَ بسمة بنت طلال،
السادةُ أصحابُ المعالي،
السادةُ الحضور،

إن المهامَّ المطروحةَ على مؤتمرنا ليستْ بالسهلة، إذ أن جوانبَ القضية تتشابكُ مع جوانبٍ أخرى متعددةٍ من السياساتِ الاجتماعيةِ والاقتصادية؛ وإذا كانتْ الاقطارُ العربيةُ قد أدركتْ اليومَ

أهميةَ رسمِ سياساتٍ سكانيةٍ صحيحةٍ، فإن التحديَ الأكبرَ يكمنُ في تطبيقِ هذهِ السياساتِ وتقييمِها وتحديثِها، مما يتطلبُ تضافرَ جهودِ الأفرادِ في أوطانِهم، وجهودِ الحكوماتِ والمجتمعِ الدوليّ.

إن أملَنا كبيرٌ في أن يتوصل هذا المؤتمرُ الى تصوّر متناسق للمسألة السكانية في المؤتمر العالمي المقبل بشكل يعبّر عن واقع هذه الأمة وتطلعاتها.

والسلامُ عليكمْ ورحمةُ اللهَ وبركاتُه.

كلمة الدكتورة نفيس صادق،
المديرة التنفيذية لصندوق الامم المتحدة للسكان
والأمينة العامة للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ١٩٩٤
أمام المؤتمر العربي للسكان
عمان، الأردن
٧ نيسان/ابريل ١٩٩٣

صاحبة السمو الملكي، الأميرة بسمة بنت طلال؛
سعادة الدكتور زياد فريز، وزير التخطيط؛
سعادة الدكتور صباح بقجه جي، الأمين العام التنفيذي للجنة الامم المتحدة
الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛
سعادة السيد مهدي مصطفى الهادي، الأمين العام المساعد
للشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية؛
أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي؛

اسمحوا لي أن أعرب بالنيابة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، وعن أمانة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، عن أسمى آيات الشكر لصاحب الجلالة، الملك حسين المعظم، وصاحبة الجلالة، الملكة نور الحسين المعظمة، ولكِ يا صاحبة السمو الملكي، وللمملكة الأردنية الهاشمية حكومة وشعباً، على ما لقيناه في عمّان من دفء الترحاب وكرم الضيافة في أروع صوره. فلا أحسب ان أحداً يطمع في أكثر من ذلك كرماً وضيافة.

واسمحوا لي أيضاً أن أعرب بإسمي وباسم صندوق الأمم المتحدة للسكان، عن خالص الشكر لزملائنا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وفي جامعة الدول العربية، على ما شهدناه في الأيام القليلة الماضية من تنظيم واجراءات تدعو الى الإعجاب. كما ندين بالشكر للجنة الصياغة وللسادة المندوبين الذين عملوا بكل جلد وكفاءة لإنجاح هذا المؤتمر.

وإني أتقدم بالأصالة عن نفسي بخالص الشكر الى الحكومة الأردنية على ما أبديتموه من كرم وما قدمتموه من دعم بمضاعفة إسهامكم في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وتفضلكم باستضافة الفريق الإقليمي للدعم القطري وتحمل كافة تكاليفه، وهو الفريق الذي سيقدم المساعدة الفنية للأنشطة السكانية في كل أنحاء المنطقة. إننا جميعاً، بمن فينا البلدان الممثلة هنا، مدينون لكم في كل هذا.

وجدير بالذكر أن هذا المؤتمر فرصة فريدة بالنسبة للمنطقة ككل، لمناقشة قضايا السكان والتنمية، والاتفاق على الأهداف والتوجهات العامة. فرغم أن دولكم تتباين تبايناً كبيراً في اقتصادها وسكانها وظروفها الاجتماعية، فإن شعوبكم تشترك جميعاً في تراث مترع بالثقافة والحضارة. وهذا التراث هو القاعدة الصلبة لأية سياسة ناجحة في عالم يتغير دون هوادة.

إن هذه المنطقة تواجه كثيراً من القضايا الملحة. ومن أهم هذه القضايا، تحقيق التوازن بين النمو السكاني وبين الموارد التي يستلزمها هذا النمو. كما أن القضايا الأساسية هي القضايا التي تتعلق بتوزّع السكان بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية؛ ومعدل الهجرة واتجاهها، فضلا عن النمو الحضري والهجرة الدولية؛ ومعدل النمو السكاني؛ واتجاه الخصوبة والوفيات؛ ودور المرأة ومركزها.

وتعلمون ان سكان المنطقة يتزايدون بمعدل متوسط يتجاوز ٢ر٨ في المائة، أي أنه أسرع منه في أية منطقة اخرى باستثناء افريقيا. ويتضح من الأرقام التي تذكرها الأمم المتحدة، أن سكان المنطقة زادوا بحوالي ٩٠ مليون نسمة فيما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٩٠. فبلغ عدد السكان ما يقرب من ٢٢٢ مليون نسمة في عام ١٩٩٠؛ ولعله يصل في عام ٢٠٢٠ الى حوالي ٤٤٩ مليون نسمة، أي الى ما يزيد عن ضعف الرقم الحالي.

أما معدلات المواليد فهي في تناقص تدريجي، كما أن متوسط الكثافة السكانية لا يزال منخفضاً على نطاق المنطقة. ومع ذلك، فإن الزيادة السكانية السريعة في كثير من دول المنطقة تدعو الى القلق، أولا، بسبب انخفاض المستوى الراهن للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لدى كثير من بلدان المنطقة؛ وثانيا، بسبب تزايد الطلب على الموارد الطبيعية؛ وأخيراً بسبب تزايد التركيز السكاني في المناطق الحضرية. ومعنى ذلك أن اقتران الهجرة بالزيادة الطبيعية ستكون مسؤولة عن ٧٢ في المائة من سكان الحضر في نهاية هذا القرن، مقابل ٥٦ في المائة في الوقت الحالي. وغني عن القول أن الزيادة السريعة في السكان، والتوسع الحضري سيزيدان جميعا من الضغوط البيئية في كثير من البلدان.

وهذا وحده يتطلب الاهتمام عن كثب بالقضايا السكانية، ولكن قلقنا له أسباب أخرى. فقد شهدت المنطقة تقدّما كبيرا خلال السنوات الأخيرة في الاوضاع الصحية والتعليمية للمرأة. ومع ذلك فإن الأمر ما زال يحتاج الى مزيد من الجهد لتحسين أوضاع المرأة؛ وخفض وفيات الامومة وزيادة الاعتماد على الاساليب الحديثة في تنظيم الأسرة.

المؤتمر العربي للسكان عام ١٩٩٣

تم الاتفاق في اعلان عمّان الذي اعتمده المؤتمر السكاني الأخير المعقود في عام ١٩٨٤، على الاجراءات اللازمة لتحسين هذه المؤشرات التي تعبر عن التنمية الاجتماعية. وتنطوي هذه الاجراءات على أهمية في ذاتها، لأنها، وكما اتفقنا عليها في عام ١٩٨٤، تعتبر مسألة من مسائل حقوق الإنسان.

كذلك أشار مؤتمر ١٩٨٤ الى الأهمية الأساسية التي يتميز بها البعد الإجتماعي للتنمية في بناء قاعدة صلبة للنمو الاقتصادي. ذلك أن حقوق الإنسان وتنمية الإنسان يسيران يداً بيد.

مركز المرأة

إذا توفّرت الحماية والتشجيع للنهوض بالمرأة على المستوى الشخصي والفردي، فإن المرأة ستمارس حريتها في تقديم أكبر إسهام في تنمية بلدها ومنطقتها. وسيتعزز موقعها في قلب الأسرة؛

وتتضاعف قيمتها بالنسبة للمجتمع والاقتصاد. وبصرف النظر عن الأهداف السكانية العامة لأي بلد، فإن تعزيز مركز المرأة في مجتمعها وبلدها من شأنه أن يعزز مسيرة التنمية المستديمة.

تنظيم الأسرة

لا شكّ في أن توفّر الرعاية الصحية الانجابية يعتبر حجر الزاوية لكل إجراء يسعى الى تحسين مركز المرأة. ولقد أقر مؤتمر عمّان في عام ١٩٨٤ حق اختيار حجم الأسرة والمباعدة بين فترات الحمل بحرية ومسؤولية، وحق الوعي بذلك وبوسائل تحقيقه.

ومنذ ذلك الحين، حدث تطوّر في أكثر من مجال. فقد تزايد الاتجاه نحو استخدام الاساليب الحديثة في تنظيم الأسرة بوجه خاص. وإن كان تنظيم الأسرة لا يزال ظاهرة حضرية الى حد بعيد، تختلف ممارستها اختلافاً كبيراً بين الريف والحضر. ورغم أن المرأة الريفية تعرف الآن تنظيم الأسرة في شكله الحديث، فإنها غير قادرة على ممارسته، إما لأن الوسيلة غير متاحة أو لأن بعض العوامل الثقافية تحول دون ممارستة. أما استخدام الرجل لوسائل منع الحمل فما زال قليلا الى أبعد الحدود رغم الدلائل الواضحة على أن كل برامج تنظيم الأسرة تكون أكثر نجاحاً إذا اشترك فيها الرجال اشتراكاً كاملاً.

وجدير بالذكر أن إحجام الرجل عن تحمل مسؤولياته يساعد أيضاً في تفسير الارتفاع المستمر بين وفيات الأمومة في المنطقة. مع أن هذه الوفيات يمكن درؤها بكل سهولة. بل ويمكن تقليلها بنسبة ٤٠ في المائة بمجرد السماح للمرأة بتأجيل بدء الحمل لديها الى سن العشرين، والمباعدة بين المواليد، والتوقف عن الإنجاب قبل أن تفقد قدرتها على احتمال متاعب الحمل. والقرار هنا هو قرار الرجل الى حد بعيد، سواء بأن يسمح لزوجته بممارسة تنظيم الأسرة أو يمارسه هو أيضا. لذلك يجب على البرامج أن تخاطب المرأة والرجل بصفة فردية، وبإعتبارهما جزءاً من مجتمع أوسع وأكبر. ويجب أن تعمل هذه البرامج على إزالة كل عائق لا لزوم له أمام المباعدة بين الولادات وعلى أن يكون للمرأة عدد الأطفال الذي تريده. أما إشراك الرجل اشراكا كاملا في تنظيم الأسرة فيحتاج الى مزيد من الجهود.

ومع ذلك يُسعدنا أن نشير في هذا الصدد الى ان وفيات الرضع والاطفال تتناقص في هذه المنطقة. ومن المؤكد ان احد اسباب هذا الانخفاض هو زيادة عدد الامهات اللائي يباعدن بين الولادات ويتمكنّ بالتالي من تكريس وقتهن وتوجيه اهتمامهن لرعاية اسرة اصغر عدداً وأفضل صحة. ولهذا يعتبر تنظيم الاسرة تجديدا مستحبا في التقاليد، يدعو الى سلوك الرجال والنساء على السواء، سلوكا مسؤولا في الحياة الزوجية. لذلك يجب على هذه البرامج أن توفر وسائل تنظيم الاسرة السليمة والفعالة والملائمة لكل من يرغب في الحصول عليها.

التنمية الريفية والهجرة الداخلية

لا تزال بلدان المنطقة بلدانا ريفية بشكل عام رغم توسعها الحضري السريع. وأعتقد اننا نتفق جميعا على ان التوسع الحضري كان منذ القِدم رمزا من رموز التنمية والتطور. وقد نضيف اليوم ان

التوسع الحضري لا يساعد على التنمية الا اذا ظل القطاع الزراعي قويا. وفي منطقة تسودها التطلعات الكبيرة، اتخذ تدفق الهجرة من الريف شكل الطوفان في كثير من البلدان. وقد يؤدي هذا الى وضع معاكس تماما للوضع المنشود، أي الى ضعف القطاع الحضري وتحميله بأكثر من طاقته، وضعف القطاع الريفي واستنزافه.

وفي هذه المنطقة، لا يزال القطاع الريفي هاما جدا، فهو لا يتضمن الجزء الاكبر من السكان فحسب، وانما يحمل كذلك الكثير من تراث المجتمع وثقافته. ولا بد من الحفاظ عليه وتعزيزه، والعمل في الوقت نفسه على نمو القاعدة الحضرية وازدهارها. كما يجب ان تهدف البرامج السكانية الى تضييق الفجوة بين القطاعين الحضري والريفي بحيث يدعم احدهما الآخر ويغذيه.

الهجرة الدولية

اصبحت الهجرة الدولية تثير قلق عدد من بلدان المنطقة، فقد يكون من الصعب حماية حقوق الانسان المهاجر وهو خارج بلده من جهة، ولأن الهجرة اصبحت حركة في اتجاه واحد، من جهة اخرى، مع تزايد نسبة المهاجرين المستقرين بصفة دائمة خارج اوطانهم. والاستقرار الدائم يؤدي الى انخفاض التحويلات الى البلد المرسل ويحرمه من الكفاءات والمواهب.

ومن الواضح في الوقت نفسه ان قاعدة المعلومات الاحصائية عن الهجرة الدولية، سواء كانت هجرة قانونية او غير رسمية، غير كافية. ويمكن تيسير المناقشات الفكرية الى حد كبير إذا أعتُمِدَت تعريفات وتصنيفات مشتركة، واذا جرت المناقشات وتبادل المعلومات بصفة منتظمة بين البلدان المضيفة والبلدان المرسلة. فالمعلومات المبالغ فيها والمشوّهة لا تؤدي الا الى زيادة التعصب والجهل، وتزيد من صعوبة التوصل الى سياسات تحل مشاكل البلدان المضيفة والمرسلة على السواء.

وكما هي الحال في الهجرة الحضرية، يمكن ان تكون الحركة الدولية دليلا على الديناميكية والتطور، ولكن اذا اتسع نطاقها بأكثر مما يجب أثقلت على المجتمع وأضعفته. ومن الضروري في الحالتين، الحد من حجم الهجرة. وهذا يعني خفض معدلات الخصوبة المرتفعة المسؤولة عن الضغوط الديمغرافية في الجيل المقبل، كما يعني توسيع نطاق الفرص الاقتصادية. لذلك يجب أن يكون هدفنا هو العمل على ألا يكون أحد مرغماً على الهجرة بسبب الفقر او تدهور البيئة، بل ان تكون للمرأة والرجل على السواء حرية اختيار التنقل سعياً الى حياة افضل.

المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية

هذا المؤتمر هو الرابع في سلسلة من المؤتمرات الاقليمية للسكان، التي تنعقد للتحضير للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي ستشهده القاهرة في العام المقبل. وستعرض نتائج هذه المؤتمرات الاقليمية على الدورة الثانية للجنة التحضيرية في نيويورك في شهر ايار/مايو، وسيكون لها اثر كبير على نتائج أعمال اللجنة.

ويعتبَر هذا الاجتماع كذلك فرصة تلتقي فيها الآراء حول كيفية تناول المشاكل العامة في هـــذه المنطقة. ونأمل ان تكون الوثيقة التي ستُناقَش وتُعتمد هنا في اليومين المقبلين قوية ومحددة فـــي توصياتها، بحيث تعطي صورة واضحة عن المنطقة، وتعرض في الوقت نفسه بعض الاقتراحات الاستراتيجيـــة للاجراءات الواجب اتخاذها في المستقبل. على ان تحمي حقوق الفرد، والحق السيادي للدول في تقريـــر سياساتها، وان تعكس كذلك اهدافنا المشتركة ووحدتنا فيما يتعلق بأسلوب تحقيق هذه التوصيات.

ولا شك في أن اجتماع العام المقبل سيكون له أثر بعيد لا يقل أهمية عن أثر اجتماع قمة الارض فـــي ريو في العام الماضي. فقد ثابرنا على العمل معا سنوات عديدة، وحققنا في نواح كثيرة إجماعا عالميـــا حقيقيا في الاراء في مجال السكان والتنمية. وعلينا في هذا الاجتماع ان نخطو خطوة اخرى الى الأمـــام تساعد في وضع برنامج عمل محدد بدقة في العام القادم في القاهرة. وبهذا نكون قد مضينا قُدُما نحـــو تحقيق الهدف المنشود، وهو التنمية المستديمة.

UNESCWA LIBRARY
20009456